وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– قطب شتمة –

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

عنوان المذكرة:

إنعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الأسرية

دراسة ميدانية لحي 310 مسكن سيدي عقبة ولاية بسكرة

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:

- رندا فرحات

إشراف الدكتور:

- ميدني شايب ذراع

2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله أبدأ كلامي الذي بفضله وصلت لمقامي ، الحمد و الشكر

على ما أتاني

أهدي هذا العمل

إلى روح الشخص الذي غرس بداخلي بذور المبادئ و علمني أن

من سار على الدرب

وصل إلى روح الرجل العظيم أبي " رحمه الله"

إلى التي علمتني أن الصبر مفتاح الفرج إلى التي سهرت على

تربيتي صغيرة و ومن كانت

لي سنداً معنوياً و أنا كبيرة إلى أمّي الغالية حفظها الله

وإلى من سكنوا الروح والوجدان راجية من المولى لهم كلّ الخير

والتوفيق وتسيير دروبهم

وإلى أخي خالد سدد الله خطاه وإلى أخواتي (إيمان – أميرة)

وإلى أعز إنسان حسام الذي ساندني طيلة عملي بمجهوداته

وإلى صديقاتي في تخصص علم الإجتماع الحضري

داعية الله إتمام مافي قلوبهم وأن تجازيهم عن مساندتهم لي

وإلى البرعمان عبد الرؤوف – أمينة

شكر و عرفان:

إن الشكر لله أولا الذي أعانني على إتمام هذا العمل بتوفيقه
فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه
بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف
الدكتور: " ميدني شايب ذراع" على قبوله الإشراف على هذه
الرسالة وملاحظاته
القيمة كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام على
مساعدتي في
إنجاز هذا العمل العلمي و اخص بالذكر أساتذة
علم الإجتماع الحضري

رندا

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول :الإطار التمهيدي	
1. إشكالية الدراسة	**4**
2. دوافع إختيار الدراسة	5
3. أهمية الدراسة	6
4. أهداف الدراسة	6
5. تحديد مفاهيم الدراسة	7
6. الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني : ماهية السكن والمسكن العمودي	
أولا: السكــن	13
1. وظائف السكن	13
2. أنماط السكن في الجزائر	15
3. مجالات السكن	17
4. أهمية السكن	18
ثانيا: المسكن العمودي	20
1. نشأة المسكن العمودي	20

2. أنماط المسكن العمودي	21
3. أنواع المسكن العمودي	22
4. مزايا وعيوب المسكن العمودي	23
الفصل الثالث: ماهية الأسرة والعلاقات الأسرية	
أولا: الأسرة	28
1. وظائف الأسرة	28
2. أنواع الأسرة	29
3. مقومات الأسرة	31
4. مميّزات الأسرة	32
5. خصائص الأسرة الجزائرية	33
ثانيا: العلاقات الأسرية	35
1. أنماط العلاقات الأسرية	35
2. خصائص العلاقات الأسرية	36
3. ملامح تغيّر العلاقات الأسرية	37
4. طبيعة العلاقات الأسرية	38
5. مظاهر العلاقات الأسرية	39
الفصل الرابع: الإطار المنهجي	
أولا: مجالات الدراسة	41
1. المجال المكاني	41
2. المجال الزماني	41
3. المجال البشري	41
4. منهج الدراسة	42
5. كيفية إختيار العينة	42
ثانيا: أدوات جمع البيانات	43
1. الملاحظة	43

2. الإستمارة	44
الفصل الخامس: تحليل البيانات واِستخلاص نتائج الدراسة	
أولا: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	46
1. بيانات أولية خاصة بمجتمع البحث	46
2. بيانات متعلقة بعملية الصراع الأسري داخل المسكن العمودي	54
3. بيانات متعلقة بممارسة السلطة داخل الأسرة في المسكن العمودي	63
ثانيا: اِستخلاص النتائج	71
1. نتائج الدراسة	71
2. النتيجة العامة	72
خاتمة	74
قائمة المراجع	76
الملاحق	80
ملخص الدراسة	88

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضّح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
02	يوضّح توزيع أفراد العينة حسب فئة السن	47
03	يوضّح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	48
04	يوضّح توزيع أفراد العينة حسب المهنة	49
05	يوضّح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	50
06	يوضّح توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	51
07	يوضّح وضعية السكن لدى أفراد العينة	52
08	يوضح توزيع الأفراد حسب الموطن الأصلي	53
09	يوضح توزيع الأفراد حسب مدة الإقامة في المسكن العمودي	54
10	يوضح توزيع الأفراد حسب عدد الغرف في المسكن العمودي	55
11	يوضح توزيع أفراد العينة إستجابة عدد الغرف مع أفراد الأسرة في المسكن العمودي	56
12	يوضح كيف يقيم أفراد الأسرة العلاقة فيما بينهم	57
13	يوضح توزيع الأفراد حسب البقاء داخل المسكن العمودي	58
14	يوضح المشكلات الأسرية التي تلازم أفراد الأسرة	59
15	يوضح توزيع أفراد الأسرة حسب الراحة و الإستقلالية داخل المسكن العمودي	60
16	يوضح توزيع أفراد الأسرة حسب الشعور في حالة وجود شخص آخر معه في المسكن العمودي	61
17	يوضح توزيع أفراد الأسرة حسب رضاهم عن المسكن	62
18	يوضح من يتحمل إعالة الأسرة داخل المسكن العمودي	63
19	يبيّن سماح الأب بمساعدة أبنائه وزوجته في تكاليف المسكن	64
20	يوضح كيفية إتخاذ القرار داخل الأسرة في المسكن العمودي	65
21	يوضح حالة إنفراد الأب أين يكون تفكيره	66
22	يوضح إجبار الأب بسكن أبناءه معه في حالة الزواج	67
23	يوضح إلتزام الأسرة بأوامر ونواهي الأب داخل المسكن العمودي	68
24	يوضح سماح الأب بتبادل الزيارات مع الجيران و الأقارب	69

فهرس الإشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبيّن وظائف الأسرة	29

مقدمة

تعتبر المدينة كظاهرة حضرية إحدى أهم مواضيع علم الإجتماع الحضري باعتباره يهتم بدراسة الظواهر الإجتماعية داخل الوسط المديني والتركيبة السكنية للأفراد فيها، ويقيس مدى تأقلمهم مع طبيعة حياتهم، وتحديد المتطلبات الأساسية التّي تضمن لهم تأسيس حياة مدنية داخل المناطق الحضرية، كما يدرس أيضا المجتمعات وهيكلها الحضري بكافة عناصرها المؤثرة بداخله.

كما عرفت المدينة العديد من التغيّرات على المستوى المورفولوجي الشكلي المادي والجانب الروحي الهوياتي الوظيفي، والذي مس الكثير من القطاعات الحضرية، ولعل أبرزها القطاع السكني باعتبارها شريان حساس ومهم لدى قطاعات اجتماعية كبيرة من المجتمع. والذي ميزه بروز العديد من أنماط وإشكال لدى المسكن، الذي انعكس بشكل واضح على الحياة الاجتماعية داخل الوسط الاجتماعي بشكل عام، والوسط الأسري بشكل خاص. وكان أبرزه المسكن العمودي هذا الشكل الذي حمل دلالات وخصائص وظيفية وشكلية كان لها الانعكاس الواضح والبارز على الحياة الأسرية .

باعتباره أحد الأنماط السكنية الذّي يتضمّن عددا من الشقق التي يعيش فيها مجموعة من الأسر في إطار وحدة سكنية، كما يسمح للفرد بتحقيق حاجياته ومتطلباته وتوفير الخدمات الضرورية لإستقرار الحياة الأسرية، كما أنّه يعطينا صورة عن الفرد والعلاقات الأسرية باعتباره أهم مقوّمات الحياة الإجتماعية، فهو الحل المناسب لمن يبحث عن مأوى يستقرّ فيه.

لأنّ الأسرة تعتبر جماعة أولية في عملية تكوين أي مجتمع وهي جزء جوهري في حق الحياة، وذلك من خلال العلاقات الأسرية وتفاعلاتها القائمة والمستمرة فيما بينها، ومدى تبادل وتواصل الآباء والأبناء وتكيّف وتأقلم الأسر مع المسكن العمودي، لأنّ في ظلّه تقوم الأسرة بتغيير وظائفها اتجاه أفراد عائلتها وهذا ما يؤدّي إلى المشكلات الإجتماعية.

وعلى غرار ذلك فإنّ العلاقات الأسرية تتغير بتغيّر حاجيات ومتطلبات المسكن العمودي، وهذا ما ينجر عن التصادم بين العلاقات الأسرية وتصميم السكن العمودي، ممّا أدّى بأفراد المجتمع إلى إحداث تغيرات ومحاولة تكيّف هذا التصميم مع واقعهم المعاش.

وهذا ما يجعلنا نختار موضوع الدراسة المتمثل في السكن العمودي لأنّه ظاهرة من الظواهر الحضرية في المدينة ومدى تكيفه مع أفراد الأسرة وعلاقاتها، ومن أجل ذلك قمنا

بتقسيم دراستنا إلى خمس فصول كانت على النحو التالي: **الفصل الأوّل:** تناولنا فيه الإطار التمهيدي، والذّي يتضمن الإشكالية، دوافع إختيار الدراسة، بالإضافة إلى أهمية الدراسة وأهدافها وتحديد المفاهيم والدراسات السابقة. أمّا **الفصل الثاني** تطرقنا فيه إلى: ماهية السكن والمسكن العمودي، وتضمن هذا الأخير أولا: السكن وتناولنا فيه: وظائفه، وأنماط السكن في الجزائر، إضافة إلى مجالاته وأهميته، ثانيا: المسكن العمودي: تطرقنا فيه إلى نشأته، وأنماطه، أنواعه، مزاياه وعيوبه. أما **الفصل الثالث:** تناولنا فيه: ماهية الأسرة والعلاقات الأسرية، تطرقنا فيه إلى: أولا: الأسرة: تضمنت الوظائف والأنواع، والمقوّمات والمميّزات إضافة إلى الخصائص الأسرية في الجزائر، ثانيا: العلاقات الأسرية: تطرقنا فيها إلى: أنماط، خصائص، ملامح تغيّر العلاقات الأسرية، إضافة إلى طبيعة العلاقات الأسرية ومظاهرها. أمّا **الفصل الرابع:** فهو الإطار المنهجي: تطرقنا فيه إلى: أولا: مجالات الدراسة تناولنا فيها المجال المكاني والزماني والبشري، بما في ذلك منهج الدراسة وكيفية إختيار العينة، ثانيا: أدوات جمع البيانات تناولت فيها إلى الملاحظة، الإستمارة. أمّا **الفصل الخامس:** فهو تحليل البيانات واِستخلاص نتائج الدراسة: تطرقنا فيه إلى: أولا: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية تناولنا فيه بيانات أولية خاصة بمجتمع البحث، بيانات متعلقة بالصراع الأسري داخل المسكن العمودي، بيانات متعلقة بممارسة السلطة داخل الأسرة في المسكن العمودي، ثانيا: اِستخلاص النتائج تناولنا فيه إلى نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الأوّل، ونتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني، النتيجة العامة.

الجانب النظري

الفصل الأول :الإطار التمهيدي

1-إشكالية الدراسة

2-دوافع اِختيار الدراسة

3-أهداف الدراسة

4-أهمية الدراسة

5-تحديد المفاهيم

6-الدراسات السابقة

1 الإشكالية

شهدت المدينة عبر مسارها السوسيو حضري تطورات وتغيرات في المجالات الإجتماعية والثقافية وحتى العمرانية، باعتبارها اي المدينة تمثّل مركز استقطاب الوافدين والمهاجرين، وفيها تتبلور مجموعة من القيم الإجتماعية الحضرية داخلها نتيجة التدفقات الهائلة إليها سواء كانت ريفية أو حضرية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بعض التغيرات التي طرأت على التركيبة الإجتماعية والنمطية العمرانية، محاولة تلبية كل الحاجيات والخدمات والمتطلبات الاجتماعية، على غرار المسكن الذي يعتبر إحدى أهم مرتكزات حياة المجتمع بشكل عام والأسر القاطنة به بشكل خاص.

إذن يشكل المسكن الفضاء أو المجال الذي تتجسّد فيه معالم الحياة الإجتماعية والحضرية في اِستقرار المجتمع وضمانه، لكونه حاجة إجتماعية لا غنى عنه، ويعتبر من أهم ضروريات الحياة الإنسانية . بتوفّر بيئة ملائمة تستوعب نشاطات الأسرة ومتطلباتها، وتمكّنها من التطوّر والرفع من مستوى إنتاجية أفرادها، وهو المكان الوحيد الذّي تقضي فيه الأسرة أغلب الأوقات، باعتباره حق من حقوقها، وذا أهمية بالغة يحتاجها الفرد ليعيش في مأمن بعيداً عن العديد من المشكلات والأمراض الاجتماعية.

ونظراً للنموّ المتسارع للسكان بفعل النمو الحضري الناتج عن الديمغرافيا الكثيفة للهجرة، التي زادت الحاجة إلى نمط آخر وهو المسكن العمودي. لأنّه يضمّ مجموعة المساكن التي تكون مركزا أوليا للحياة الجماعية، وهي تجمّع مكثّف تكون فيه البنايات متلاصقة، وتحمل نفس الصفات والوظائف، ويحتوي على مجموعة من الأسر.

هذه الأسر التي تعتبر المؤسّسة الأولى في تكوين المجتمع وأنّها العماد الهام الذّي يقوم عليه البنيان الإجتماعي، وذلك بقيامها بعدّة وظائف بهدف إشباع إحتياجات أفرادها، وتهيئتهم في الحفاظ على كيان المجتمع. وعلى غرار ذلك فإنّ الأسرة شهدت تغيّرات وتحوّلات كبرى في المجتمعات من الأسرة الممتدّة إلى الأسرة النووية، خاصة ما يتعلّق بالعلاقات الإجتماعية داخل المجتمع الواحد، وفي ظل الحراك والديناميكية المتسارعة في أنماط العلاقات الأسرية، فقد ظهرت جليا معايير وأشكال أخرى في العلاقات الأسرية مختلفة عن نمط العلاقات الأسرية التقليدية.

وهذه العلاقات الأسرية القائمة بين أفراد الأسرة وأهم العوامل لنجاح الحياة الأسرية، والتي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء وطبيعة التفاعلات الموجودة بين الأعضاء الذّين يقومون في مسكن واحد. فإذ كانت الأسرة الريفية أسرة ممتدّة مطلقة وأبوية وتتميّز بهيمنة الرجل على الأسرة (السلطة الأبوية)، وذلك يكون هناك توزيع هرمي للسلطة، إلاّ أنّ الملاحظ أنّ هناك تحوّلات أساسية طرأت على العلاقات الأسرية، بسبب التغيرات البنيوية في الأوساط الحضرية من قيام الأسرة النووية وتحديد الحرية والإستقلالية في مسكن واحد، هذا النوع يتلاءم مع نمطية تخطيط المسكن العمودي. إضافة إلى توزيع الوظائف والأدوار داخل الأسرة الواحدة ما أنتج نوع من الصراع الوظيفي بين أفراد الأسرة داخل المسكن الواحد.

كرس بعض الخصائص والسمات في المجتمع خاصة على مستوى العلاقات الأسرية (من خلال تغيّر السلطة الأبوية أو التغيّر في وظائف وآداء الأسرة أي التغير في الأدوار)، والدخيلة على مبادئ ومعتقدات وقيم ثقافة الأسرة التقليدية، منها المشاكل الإجتماعية، وغياب روح التفاهم والتآخي، سواء داخل الأسرة الواحدة أو بعض الأسر، من خلال ضيق الغرفة ومساحة المسكن وزيادة عدد الأفراد، ممّا يؤدّي إلى ضغوطات وإحتكاكات على نمط العلاقات الأسرية إيجابيا أو سلبيا داخل المسكن العمودي.

ومن هذا المنطق ندرج التساؤل الرئيسي التالي:

_ ماهي إنعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الأسرية؟

الأسئلة الفرعية:

1) هل للمسكن العمودي انعكاس على عملية الصراع بين أفراد الأسرة؟

2) هل للمسكن العمودي انعكاس على السلطة الأبوية داخل أفراد الأسرة؟

2. دوافع إختيار الدراسة:

– إنّ موضوع المسكن العمودي والعلاقات الأسرية موضوع مهم يدخل ضمن تخصّصنا العلمي، في مجال علم الإجتماع الحضري، لأنّه ظاهرة إجتماعية حضرية يهتم بدراسة المسكن العمودي وعلاقته بخصوصيات الأسرة.

– التعرّف على خصوصيات العلاقة الأسرية داخل المسكن العمودي والتغيرات واستخدامها له.

-الرغبة الملحة من طرف الباحث في محاولة كشف العلاقة بين المسكن العمودي والحياة الأسرية داخله.

- قلة الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية التي تطرقت لهذه المواضيع خاصة الدراسات السوسيولوجية.

- الشعور المتزايد بتقد المشكلات والأمراض الاجتماعية الموجودة على مستوى هذا النمط السكني خاصة على مستوى حياة الأسرة.

3. أهداف الدراسة:

-إنّ الهدف من هذه الدراسة هو تحقيق أهداف ذات قيمة ودلالة علمية ويتمثّل الهدف العلمي من هذا البحث في معالجة موضوع ذات أهمية أساسية تتعلّق بالمسكن العمودي ومدى إنعكاسه على العلاقات الأسرية.

-التعرّف على فاعلية المسكن العمودي، وتحديد الوظائف والمتطلبات داخل السلطة.

-إبراز أشكال العلاقات الأسرية مثل الصراع وطبيعة مدى تأثير المسكن العمودي على العلاقات الأسرية.

-إبراز التغيّر في العلاقات الأسرية ودور المسكن العمودي في التأثير عليها.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنّها تتناول البحث والتحليل ظاهرة من الظواهر الإجتماعية الحضرية، وهي ظاهرة تعتبر التي تمس السكنات الجماعية (المسكن العمودي) والعلاقات الأسرية.

-له أهمية بالغة وكبيرة في تخصّصنا علم الإجتماع الحضري.

-التأكيد على الإجتماعي للمسكن العمودي كمجال للعلاقات الأسرية المتماسكة والمستمرة.

-الأخذ بعين الإعتبار الجوانب السلوكية والإجتماعية للأسرة داخل المسكن العمودي.

5. تحديد المفاهيم: من خلال موضوع الدراسات نجد أن المفاهيم تلخصت في الأتي:

المسكن:

تعريف المسكن:

أ. لغة: المسكن هو السكن والسكون أيّ الثبات والإستقرار ويقصد به المنزل أو البيت.[1]

ب . إصطلاحا:

-السكن هو المأوى لقوله تعالى: "والله جعل من بيوتكم سكنا"[2]سورة النحل

-المسكن في المجتمع التقليدي هو حقل من السلوكيات الرمزية التي تنشأ وتتوالد في بناء متنام متواز مع بناء المنزل منذ لحظة التأسيس.[3]

- يعرفه محمود حسين المسكن هو الملجأ الطبيعي الذي ينبغي على الأسرة أن تكيّف حياتها فيه، لذلك يجب أن يتلاءم البناء الفيزيقي مع حياة الأسرة وحاجياتها[4].

- هو مجال ذو حدين أولهما الفضاء الداخلي يأخذ طابع خاص أين يقضي فيها الفرد معظم وقته، والحد الثاني عام الذّي يمثّل الفضاء الخارجي للمسكن[5].

من خلال مجمل التعاريف السابقة نستلخص :

المسكن هو المكان الذّي يسمح للفرد بتحقيق حاجاته الفيزيولوجية والسوسيولوجية وتوفير الخدمات الضرورية في الإستقرار والأمن ومتطلبات الحياة الأسرية.

المسكن العمودي:

-أنّه أحد الأنماط السكنية الذّي يكون على هيئة عمارة سكنية تتضمن عدداً من الشقق التي يعيش ضمنها مجموعة من الأسر، في إطار وحدة سكنية كبيرة[6].

---

[1]. سليماني جميلة، **دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 49.

[2]. سورة النحل، الآية 80 رواية ورش.

[3]. سليماني جميلة، مرجع سابق، ص 49.

[4]. ميدني شايب ذراع، **مدخل العلماء إلى سيكولوجية وسوسيولوجية الفضاء**، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، 2015، ص 26.

[5]. صبة دلولة، **أثر الفضاء السكني على التغيّر الإجتماعي للعلاقات الأسرية داخل المجتمع الجزائري**، دراسة تحليلية وفق نظرية إدوارد هول، مجلة التغيّر الإجتماعي، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

[6]. عبد الرزاق صالح محمود، **واقع السكن العمودي**، العدد 38، مدينة موصل، 18-06-2012، الموافق لذي الحجة 1433هـ، ص 158.

-هو عبارة عن أبنية سكنية متعدّدة الطوابق (توسع عمودي) لكونه يتم البناء فيه والإرتفاع عموديا، ممّا يوفّر مساحات لأغراض وخدمات مختلفة[1].

المسكن العمودي إجرائيا:

هو عبارة "عن سكن جماعي يضم مجموعة من المساكن تحمل نفس الصفات والخصائص والوظائف، يكون على شكل طوابق عمودية، يحتوي على مجموعة من الأسر المختلفة ولديه مدخل رئيسي واحد.

الأسرة:

لغة: مشتقة من كلمة الأسر وتعني القيد.[2]

اصطلاحا:

- يعرفها بيرجس Burgess ولوك Lock وآخرون على أنّها جماعة من الأشخاص يرتبطون معا برباط الزواج والدم مكونين مسكنا واحدا متفاعلين كل مع الآخر وفقا لأدوار إجتماعية محددة كالزوج والزوجة والأب والأم والأبناء والإخوان، ومحتفظين ومكونين ثقافة مشتركة[3].

-يعرفها أوجست كونت: الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطوّر والوسط الطبيعي والإجتماعي الذّي يترعرع فيه الفرد[4].

-عرفها كنجرلي ديفز: بأنها جماعة من الأشخاص الذّين تقوم العلاقات بين كل منهم والآخر على أساس القرابة والعصب[5].

-يعرفها هربرت سينز: الأسرة هي الوحدة البيولوجية والإجتماعية[6].

نستخلص من التعاريف السابقة:

---

[1]. حسام صاحب آل طعمة، **التمثيل الخرائطي للسكن العمودي في المحافظة**، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009، ص 3.

[2]. ابراهيم بن مبارك الجوير، **الأسرة والمجتمع**، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م-1430هـ، ص 21.

[3]. عبد الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص 61.

[4]. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص 25.

[5]. ابراهيم جابر السيد، **التفكّك الأسري**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 22.

[6]. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 23.

أنّ الأسرة هي مؤسسة إجتماعية وبنية رئيسية أساسية في بناء المجتمع الذّي يقوم عليه النظام الإجتماعي واعتماده على وجود العناصر البيولوجية الضرورية بهدف إشباع حاجيات أفراها.

العلاقات الأسرية:

هي دراسة وفهم التفاعلات داخل الأسرة وتحديد دور الوظيفة التي يقوم بها كل من الأفراد المتفاعلون داخل التكوين الأسري[1].

-هي مجموعة من الصِلات والتفاعلات والعلاقات الإجتماعية الحاصلة بين أدوار أعضاء الأسرة الواحدة أيّ الزوج والزوجة والأبناء[2].

-أنّها العلاقات الوثيقة التي تنشأ بين الأفراد الذّين يعيشون معا لمدة طويلة وتقوم على الإلتزام بالحقوق والواجبات ممّا يؤدّي إلى الشعور بالتماسك والصلابة[3].

-يقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والبناء ويقصد بها أيضا طبيعة الإتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذّين يقيمون في منزل واحد[4].

التعريف الإجرائي:

هي التفاعل القائم بين أفراد الأسرة من خلال التواصل والتبادل الدائم المستمر في الحقوق والواجبات بين الزوج والزوجة والأبناء من ناحية أخرى.

7. الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في تدعيم البحث العلمي، وهذا يعود على الباحث بالفائدة في دراسته من نواحي متعدّدة، فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء وخبرة من المعلومات، وذلك لمعرفة الباحث في تخصّصه بالإطلاع على المناهج والأدوات المستخدمة فيه والنتائج التي تمّ التوصّل إليها، فكلّ دراسة تبدأ من حيث ما انتهت الدراسات الأخرى، أيّ نثري دراستي

---

[1] . دحماني سليمان، **ظاهرة التغيّر في الأسرة الجزائرية، العلاقات**، نيل شهادة ماجستير في الأنثروبولوجيا، قسم ثقافة شعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006، ص 70.

[2]. بن يعطوس أحمد عبد الحكيم، **تحولات العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة**، مجلة علوم إنسانية وإجتماعية، العدد 09، الجزء الأوّل، ديسمبر 2012، ص 80.

[3] . أحمد خشاب، **علم إجتماع أسري**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1998، ص 71.

[4] . حصة صالح المالك، نوفل ربيع محمود، **العلاقات الأسرية**، دار زهراء، الرياض، 2005، ص 102.

هذه بدراسة لها علاقة بالموضوع المراد دراسته، والتي يمكننا الحصول عليها، وذلك لندرة الدراسات السابقة حول الموضوع، ومن هذا تحصلنا على دراسة في سياق موضوعنا.

- **دراسة هالة لبرارة: "الأسرة والسكن بالمدينة الصحراوية"**

دراسة ميدانية مقارنة بين مسكن تقليدي ومسكن حديث ب: الزاوية العابدية (تقرت) دراسة ميدانية مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

-استخدمت الباحثة عينية عشوائية بمدينة تقرت.

- **إشكالية البحث:**

هل يؤدّي المسكن على نمطية التقليدي والحديث وظائفه على نحو كامل تجاه الأسرة، بحيث يستجيب لحاجياتها المتنوعة والمتطورة ويستوعب أفرادها، وإبراز العلاقة القائمة بين ظاهرتي الأسرة والمسكن من خلال معرفة التفاعل الحاصل بين الخصائص الإجتماعية والثقافية للأسرة والعناصر المادية والتقنية للمسكن.

- **تساؤلات فرعية:**

-هل يؤدّي إفتقار المسكن التقليدي للخدمات والمرافق التقنية والفنية إلى ضعف استجابته لحاجات؟

-ماهي أهم حاجات الأسرة التي يسعى أعضائها لتلبيتها؟

منهج الدراسة:

-إعتمدت الطالبة المنهج الوصفي لفهم ماهية الموضوع والجوانب المتعلقة به.

-المنهج المقارن أنّ البحث تطبق عليه مقارنة بين السكن التقليدي والسكن الحديث.

- **أدوات جمع البيانات:**

-الملاحظة، المقابلة(خاصة وحرة)، استمارة المقارنة.

- نتائج الدراسة:

-أنّ الأسرة بمجتمع البحث تحتاج إلى توفير سكن ثقافي مع الأخذ في الإعتبار توفير أهم الجوانب التقنية الحديثة.

-ضعف في المسكن التقليدي من جانب توفير كل ماهو ضروري وثانوي ومساير للتطوّر العلمي والمادي.

-أنّ إفتقار أي مسكن لوجود جميع أنواع الخدمات والمرافق الداخلية يؤدي إلى صعوبة تكيف مع هذا الوضع،أي عدم تحملها لضغط حاجاتها المتزايدة، فالمسكن التقليدي رغم ما يحمله من تراث مادي وثقافي أصبحت الأسرة اليوم عاجزة عن تأدية وظائفها بشكل كاف ويلبي إحتياجاتها بالرغم من أنّه يوفّر تعدّد وتنوّع في الفضاءات والمجالات.

الإستفادة من الدراسة:

بما أنّ هذه الدراسة في تخصص علم الإجتماع الحضري فقد إستفدت منها في الإطّلاع على المنهج المتبع والأدوات المستخدمة فيها، وكذلك في تحليل النتائج لأنّ دراستها لها علاقة بموضوع دراستي.

الفصل الثاني: ماهية السكن والمسكن العمودي

أوّلا: السكـــــــــن

1. وظائف السكن
2. أنماط السكن في الجزائر
3. مجالات السكن
4. أهمية السكن

ثانيا: المسكن العمودي

1. نشأة المسكن العمودي
2. أنماط المسكن العمودي
3. أنواع المسكن العمودي
4. مزايا وعيوب المسكن العمودي

يعدّ السكن المناسب واحداً من أهم إهتمامات الإنسان منذ أن أوجده الله على سطح الأرض حتّى يحمي نفسه من ظروف الطبيعة ويدفع عنه الأخطاء، وبمرور الزمن تطوّرت مستويات معيشة الإنسان، حتّى يحقّق المسكن إحتياجات الإنسان النفسية والإجتماعية، وأثّرت في السكن عوامل إجتماعية وإقتصادية وعمرانية ساهمت في تغيّر نمط الإسكان إلى المسكن العمودي، الذّي يعدّ أهمّ المظاهر الإيكولوجية في المجتمعات، وقد يكون سبب وجود هذا النوع من السكن هو الكثافة السكانية العالية في المدن. وبهذا سنتناول في هذا الفصل مايلي:

أوّلا: السكن: نتطرق فيه إلى : وظائفه، ثمّ أنماط، ومجالات، وأخيراً أهميته. كما سنتعرّض إلى: ثانياً: المسكن العمودي، فيه: نشأته، أنماطه، أنواعه، وأخيرا مزاياه وعيوبه.

أوّلاً: السكـــــــــــــن:

يعدّ السكن أحد السلع الأساسية كالتعليم والصحة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، ومسؤولية ضمان سكن لائق وملائم لشرائح المجتمع كافة، وللسكن آثار وارتباط بنواحي أخرى من نواحي الحياة، فلذلك فإنّ السكن لا يقتصر فقط على ضمان سقف يأوي إليه كل إنسان ومبادرات السكن لها تأثيرات في الإقتصاد وفي الوضع المالي للأسر وخاصة الحضرية منها[1]. لكونه البناء المادي الذّي يحوي مختلف السلوكات والممارسات والتفاعلات[2].

1. وظائف السكـــــــــــــن:

يقدّم السكن عدّة وظائف أساسية إنطلاقا من شكله والغرف التي يتكوّن منها والتجهيزات التي يتوفر عليها.

-ويوضّح عبد الحميد دليمي بالإستناد على ماقدمه Roberet leraux في دراسته حول إيكولوجية الإنسان أنّ المسكن يستجيب إلى ثلاث وظائف:

أ. بقي الفرد من العواطف والإمطار والثلج والشمس.

ب . يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي.

---

[1]. كامل علاوي كاظم وآخرون، **الإسكان والأمن الإنساني في العراق**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلّد العاشر، سنة الحادية عشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، العراق، 2015، ص 90.

[2]. سليماني جميلة، مرجع سابق، ص 57.

ج . يحافظ على الأشياء السرية[1].

كذلك بالإعتماد على ما قدمته جاكلين بالماد Jackueline palmad فتبيّن في دراستها حول مشكل السكن أنّه يلبّي أربع وظائف أساسية.

أ. يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي وتشرح هذه العبارات في قولها: لا يراني أحد إلاّ في الحالة التّي أريد فيها ذلك.

ب . وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذّي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفّر لكل فرد من أعضاء العائلة الإستقلال في المجال الذّي تشغله العائلة.

ج . وظائف الضمانات الإجتماعية وتكوين وحدة العائلة أيّ يجب على السكن أن يوفّر مجالاً خاصّاً بالأطفال ويوفّر مكاناً للتركيز النفسي والإستهلاك العاطفي، يجب أن يوفّر أيضاً مجالاً يسمح لكلّ عضو من أعضاء العائلة وأن يقوم بدوره وأن يتطوّر.

د. وظائف الإستقبال والحياة الإجتماعية، التنظيم الحرّ للمجالات وظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية مكان للغسالة وآخر المكيّف.

إنّ وظيفة السكن هو خلق الإستقرار والتقارب بين الأفراد والأسر حسن الجوار وحياة إجتماعية مرغوب فيها، لذلك فالمسكن من أولوية الحاجات عند الأفراد وليس معنى ذلك أنّ الأفراد والأسر تسكن لمجرد اللّجوء باعتبار المسكن يمثّل حاجات فيزيولوجية، وإجتماعية سيكولوجية، ثقافية... إلخ، ومن المفروض أن يوفّر لكلّ فرد من أفراد الأسرة كلّ وسائل الراحة سواء جسدية أو نفسية، كما يضمن طموح توسّع العائلة سواء من الناحية المادية أو التنمية الفكرية أو الإنشراح العاطفي[2].

-قام Roberet leroux بدراسة حول إيكولوجية الإنسان، فتوصّل في كتابه أنّ المسكن يستجيب إلى ثلاث وظائف هي:

أ. مكان يلعب دور وقاية الإنسان والأسرة من العواصف والأمطار والثلج وحرّ الشمس (وظيفة وقائية).

---

[1]. وناسي سهام، **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان**، دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن، مذكّرة نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم: علم الإجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 117.

[2]. وناسي سهام، المرجع السابق، ص 118- 119.

ب . يؤدّي دور أمني حيث أنّه يحافظ على أمن وسلامة الأسرة من العدوان الخارجي.
ج . يحافظ على الحياة الخاصّة للأسرة وأشيائها السرية، التّي لا ترغب أن يطلع عليها الغير[1].

2. أنماط السكن في الجزائر:

أ. نمط السكن الفردي: هو مسكن تستعمله أسرة واحدة تكون أغلب الأحيان أسرة نووية، وقد يكون هذا المسكن خاص بالأسرة أيّ ملك لها وهي التّي قامت ببنائه، بشرائه أو كرائه بهدف الإستعمال الفردي، وهذه المساكن تجمع بين الطابق الحديث والقديم من حيث الشكل الخارجي، تعرف بكتلتها البسيطة، وهذا النمط يمكن القول بأنّه عبارة عن تزاوج بين النمط التقليدي والحديث، أو بعبارة أخرى مزاوجة بين الطراز العربي القديم والمتطوّر الحديث، وهي مساكن دون حديقة أو ساحة، ويمكن تصنيف نوعين من هذا النمط:

1. مسكن فردي قديم: ويتمثّل في الفلل الفاخرة التّي ظهرت في أوروبا وانتقلت إلى دول العالم الثالث عن طريق المستعمر، شيّدت في الجزائر كنمط يعبّر عن ربط الأوروبي للوصول إلى المركز الإجتماعي المتمثّل في البرجوازية الصغيرة، التّي تهدف إلى التباهي والتفاخر سواء بالمسكن فيها أو تركها لموسم الراحة والإصطياف، وعلى الرّغم من كونها نمطاً قديماً إلاّ أنّها بنيت بمواد تعتبر حديثة نوعاً ما في ذلك العصر كالحديد والخرسان والحطب والإسمنت،

وتتضمّن الشرفات ومرائب السيارات والحدائق، أمّا الأنماط السكنية الخاصة بالجزائريين فإنّه قلّما نجد هذا النمط أو أيّ نمط آخر يتميّز بالفردية نظراً لطبيعة المجتمع الجزائري عامّة والأسرة الجزائرية خاصّة، والتّي تهمل إلى السكن في إطار عائلي قرابي تسوده المودّة.

2 . مسكن فردي حديث: بني هذا النمط من المساكن بعد الإستقلال، وفقد هذا النمط خاصيته كونه يشير إلى طبقة إجتماعية معينة، بل أصبح بإمكان الكثير من الفئات الإجتماعية المختلفة فيها متنفساً لأفكارها ورغباتها وإبداء رأيها في تصميم البيت وكيفية توزيع الغرف ووضع النوافذ، بالإضافة إلى إحساس الإمتلاك وحرية التصرّف في مشاريع جديرة كإضافة غرف جديدة.

---

[1]. لبرارة هالة، **الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية**، مذكّرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 53.

ب . النمط السكن الجماعي: هو عبارة عن العمارات التّي تتكوّن من مجموعة من الطوابق قد تصل إلى عشرة طوابق أو أكثر ويشترك سكانها في مدخل واحد، وقد تكون متجانسة في الداخل وتختلف من حيث عدد الغرف.[1]

كذلك هو المسكن الذّي تستعمله أسر عديدة سواء كانت تربطها علاقات قرابية أو لا، وينقسم إلى:

1. مسكن جماعي تقليدي: هذا النوع من المساكن يبنى من طرف الأفراد طبقاً لممارستهم اليومية الخاصة بالعائلة التقليدية "الفلاحة" التّي يعمل أفرادها في الزراعة وقد بني بمواد بسيطة تقليدية، وقد كان مسكنا ريفيا متواضعا مهيأ لتلبية حاجات أهله بشقيه الداخلي والخارجي وابتعد عن الإسراف في استعمال مواد البناء يتميّز بالبساطة.

لقد حافظ المسكن التقليدي على بقائه ونسقه القديم حتّى أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، وبدأت الإشكالية المستعارة من المدينة تدخل القرية بعد ذلك في حل مثلا: الحجر الأبيض وحجارة الباطون محل الطين والتراب الأبيض[2].

2. مسكن جماعي حديث: بعد الحرب العالمية الأولى بدأ المجتمع الريفي يتجه إلى الحضارية، وهم مجتمع جمع بين الريفية والحضارية للتغلّب على أزمة السكن والإسكان التّي عرفتها الدول الأوروبية نتيجة للدّمار والخراب الذين خلفتهما الحرب، بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الهجرة نحو المدن تتسع وأخذ عدد السكان يتزايد وبدأ استعمال أدوات حديثة في البناء، وبدأت تنشأ الأحياء الجديدة وأدخل استعمال المياه والكهرباء والتجهيزات التكنولوجية بالمنازل، فالمسكن الجماعي الحديث عكس المسكن التقليدي فهو شقة داخل بناية ندخله عبر درج أساسي أو يمكن أن يكون بناء مستقبلا "فيلا" قصر مسكن حيث سمته العائلية الأساسية مغادرة الأبناء لمنزل الآباء تطلعا لحياة الإستقرار وغالبا ما يقسم هذا المسكن إلى:

-صالون أو اثنين.

-غرفتين أو أكثر للنوم.

-حمام أو اثنين.

-مطبخ وبجانبه غرفة للمؤونة.

---

[1]. وناسي سهام، المرجع السابق، ص 125- 126.

[2]. نفس المرجع، ص 127.

-مدخل أساسي يوزع الغرف يمينا وشمالا.
-شرفة أساسية "بمواجهة غرفة الإستقبال".
-شرفات ثانوية "بمواجهة غرفة النوم أو المطبخ".
أمّا في المساكن المبنية من طابقين أو ثلاثة "فيلا" فتكون غرف النوم في الطابق العلوي مضافا إليها حماماتها الخاصة بها.

3. مجالات السكن:

أ. المجال الإقتصادي:

لا يمكن حصر الأهمية الإقتصادية للسكن في توفير مناصب الشغل وامتصاص اليد العاملة، ومن ثمّ القضاء على البطالة، بل تلتمس هذه الأهمية في جوانب أخرى مثلا: تنمية السكن الريفي وترقيته، ويحد من عملية النزوح الريفي نحو المدن، حيث مستوى المعيشة أعلى وفرص العمل متوفّرة، ويعدّ مشكل السكن من أهمّ المشاكل التّي تواجهها المجتمعات خاصة الحضرية، فعلى الصعيد الإقتصادي يمثّل السكن في المتوسط نسبة تتراوح بين 60٪ إلى 70٪ من مجموع النشاط الصناعي العمراني، حيث أنّ هذا التكامل الذّي تحدثه هذه القطاعات فيما بينها من شأنه أن يوفر العمالة لليد العاملة البسيطة بالخصوص، وفي مجالات واسعة، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع وفقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنّه محرّك للتنمية الإقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء[1].
وعليه فإنّ إنجاز السكنات تكمن في مدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعيها المتخصصة والبسيطة، والتّي تساهم في امتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية كانت أم متطورة، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة في المناطق الريفية في الجزائر أكثر من 40٪ نسمة، بينما تتواجد بنسبة أقل في المدن فرص العمل متواجدة نسبة أقل في المدن وقطاع السكن ينشط بكثرة في جانب السكنات الحضرية.

[1]. دليلة زرفة، **سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع**، دراسة ميدانية بمدينة وهران، رسالة نيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، السنة الجامعية 2015-2016، ص 52.

ب . المجال السياسي:

إنّ ظهور بوادر الديمقراطية في الحياة السياسية للبلاد الكثيرة، وتتمثّل في الأحزاب السياسية التّي تنبت وبقوّة مشكل السكن في برامجها التنموية، وإذا كان هذا الأمر قد أضحى من العناصر الأساسية لأيّ تنمية وطنية، فإنّه وبالمقابل يأتي في إطار كسب أصوات الناخبين لأيّ تجمع سياسي للوصول إلى السلطة، إذ يعدّ هذا الإهتمام بالأوضاع السكنية من الهيئات السياسية أحد مظاهر "اليمقراطية السكنية".

ومن الأمور التّي أصبحت تثير الإنتباه والإعتقاد السائد بين أفراد المجتمع على أن مشكل السكن في الوقت الحاضر، قد أصبح في عداد المشاكل العالمية التّي يصعب حلّها، حتّى أنّ الكثير من المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة أدركوا حقيقة واحدة وهي "حينما يكون قطاع البناء والسكن بخير، فإنّ كلّ القطاعات الأخرى تكون كذلك"، إنّ قطاع السكن بهذا المفهوم إذن أصبح مقياسا للتطوّر الإقتصادي والإجتماعي على السواء لأنّه يعكس بحق المستويات المعيشية والحياتية التّي وصلت إليها هذه الأمّة أو تلك...، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الأوضاع السكنية المتدهورة اليوم، قد أخذت نصيبها من الإهتمام الدولي، خاصة وأنّ مشكل السكن يقف جنبا إلى جنب بالمشكلات الإقتصادية الأخرى كالبطالة، التضخّم، ونقص الغذاء... إلخ.[1]

4. أهمية السكن:

يحتل السكن أهمية خاصة يمكن حصر أهمّها بثلاثة جوانب أساسية بإعتبارها حاجة ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها وهي إقتصادية وإجتماعية وسياسية[2].

أ. الأهمية الإقتصادية: يعدّ مشكل السكن من أهم المشاكل التّي تواجهها المجتمعات خاصة المجتمعات الحضرية، فعلى الصعيد الإقتصادي يمثّل السكن في المتوسط نسبة تتراوح بين 60 إلى 70٪ من مجموع النشاط الصناعي العمراني، ويشغل في المتوسط عمالة تتراوح ما بين 150000 إلى 170000 عامل (أيّ يتراوح بين 7 إلى 9٪ من الفئة النشطة)، كما يمثّل الإستثمار السنوي في إنجاز السكنات نسبة تتراوح بين 6 إلى 8 من الناتج الوطني الخام، وبين 25 إلى 33٪ من مجموعة الإستثمارات لفترة زمنية معينة، فالسكن لم يعد ينظر

[1]. نفس المرجع، ص 53.

[2]. كامل علاوي كاظم وآخرون، المرجع السابق، ص 9.

إليه كمجرّد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع وفقط، لكن على أنّه محرّك للتنمية الإقتصادية عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها بصفة دورية، وكذا دافع لرفع إنتاجية العمل للمساهمة في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء[1].

وعليه فإنّ أهمية إنجاز السكنات تكمن بمدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعيها المتخصصة والبسيطة والتّي تساهم في إمتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية كانت أم المتطورة، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة في المناطق الريفية في الجزائر أكثر من 40٪، بينما تتواجد بنسبة أقل بالمدن لأنّ فرص العمل متواجدة بنسبة أكبر في المدن وقطاع السكن ينشّط بشكل أكبر في مجال السكنات الحضرية.

غير أنّه لا يمكن حصر الأهمية الإقتصادية للسكن في توفير مناصب الشغل وامتصاص اليد العاملة، ومن ثمّ القضاء على البطالة، بل تتعدّاه إلى جوانب أخرى كتنمية السكن الريفي وترقيته بإستخدامه كأداة هامة لخدمة الشاملة، وبالتحديد لخدمة الزراعة والصناعة وفي الوقت ذاته على تحقيق التوازن الجهوي الذّي تنشده أيّ تنمية إقتصادية شاملة، والحد من عملية النزوح الريفي نحو المدن، حيث مستوى المعيشة أعلى وفرص العمل متوفرة.

ب . الأهمية الإجتماعية: يعتبر السكن من أهم وأكثر الضروريات لحياة الفرد، فحرمانه منه يؤدّي إلى الإحباط النفسي والإجتماعي ويجعله يسلك سلوكا غير سوي بغض النظر على حصول الفرد على سكن بصفة مجانية أو بسعر رمزي لا تضاهى تكلفة إنجازه من طرف السلطات كالسكن الإجتماعي في الجزائر، فإنّ الحصول على سكن يأخذ شكلين: إمّا الحصول على سكن بصفة الملكية، أو الحصول على سكن بصفة الكراء. ففي الشكل الأوّل: نجد الفرد يتحمّل تكلفة عالية نسبيا، أيّ يتحمّل ثمن المسكن الذّي يريد أن يحصل عليه، ويدفع هذه التكلفة عند شرائه لهذا المسكن، غير أنّ ملكية السكن تعطي له جملة من الإيجابيات، ومن جهة تعدّ كأداة استقرار إجتماعي له، لأنها توفّر له المأوى الدائم والمؤمن، كما أنّها تحمي أمواله المدخرة والتّي استثمرها في شراء المسكن من ظاهر الوهم النقدي من جهة أخرى.

---

[1]. معنصر عماد، **البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الإجتماعي وإنعكاساته على إستهلاك العقار وتسيير المدينة**، نيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 69.

أمّا فيما يخصّ الحصول على سكن بصفة الكراء تعدّ كحل للذّين ليس لهم موارد مالية كافية من أجل الحصول على ملكية سكن تسمح لهم بحرية تغيير مكان إقامتهم بسهولة أكبر من الحالة الأولى –السكن عن طريق الملكية– غير أنّ هذه الحالة تبقى كحل مؤقّت ولفترة معينة.

رغم وجود هاتين الطريقتين للحصول على سكن فألزمته لا تزال قائمة، خاصة للطبقات الفقيرة ذات الدخل الضعيف التّي لا تستطيع إتخاذ أحدهما كحل للحصول على سكن، فعدم الحصول على مسكن لائق يجعل الفرد يقضي معظم وقته في الشارع لأنّه يجد السكينة في مأواه البائس وإضافة إلى تعرّضه لعدّة إنحرافات ودخوله مجال الآفات الإجتماعية[1].

ثانياً: المسكن العمودي:

يعتبر المسكن العمودي ظاهرة فيه إيجابيات وسلبيات، فهو حلّ مناسب لمن يبحث عن سكن يؤوي عائلته ويستقر فيه، ولكنّه يمثّل مشكلة العديد من أفراد المجتمع، وإذا ما نظرنا إليه من جانب عادات وتقاليد المجتمع وتشريعاته الدينية، فضلا عن الخدمات المتوفرة فيه وهذا ما يعكس الجانب الإجتماعي والنظرة الدينية اتجاه المسكن العمودي، والتّي سنقوم بمحاولة التركيز عليها لتسليط الضوء على السكن العمودي وما يتصل به من تفسيرات متنوعة تعكس واقعه[2].

1. نشأة المسكن العمودي:

المسكن العمودي أو البناء الإرتقائي كما أسماه المعماريون، يعدّ منذ نشأته بديلا لفك أزمة السكن، وظهرت فكرته بعد الحرب العالمية الثانية بعد ما لحق بالأرض من دمار وتقلصت المساحات للإستيطان، لكن فكرة البناء فقدت جزءا من جاذبيتها في عصر الحداثة فباتت تتطلّب رؤية جديدة تتوافق مع متطلبات العصر إجتماعيا، ومن ناحية هندسية وإدارية يرى المعماريون أنّ المسكن العمودي إتخاذ خيار التكرار بدلا من التوسّع في القطع يحقّق

[1]. معنصر عماد، المرجع السابق، ص 70.

[2]. عبد الرزاق صالح محمود، المرجع السابق، ص 187.

سرعة الإنجازية لا يوفّرها البناء الأفقي بشكل يتوافق مع سرعة النمو الديمغرافي والكثافة السكانية المتزايدة.

وإضافة أنّ السكن ينبغي أن يتوافق مع ثقافة المجتمع من حيث التصميم الهندسي، فمراعاة عادات وتقاليد المواطنين المتمثّلة في حفظ الخصوصية الفردية، ومن أهم أسباب نجاح هذا المشروع دفعهم لتقبّله، كما أنّ فكرة بنائه كنمط مرن قابل للتعديل حسب نمط المالك يعدّ فكرة جيّدة لِاستقطاب المواطنين الذّين يفضلون إمتلاك وحدة بمواصفاتهم الخاصة[1].

وفي مرحلة ما بين أعوام 1981 حتّى 1998م كان مخطّط الإنشاء مليون وحدة سكنية في النطاق الحضري ومنها ضمن نمط السكن العمودي تنفيذه شقة سكنية كان ضمن وحدة القطاع الحضري، ممّا يدلّ على التوجّه نحو زيادة بناء السكن العمودي.

لقد شهد القطاع الإشتراكي فترة جيّدة جدّا في مجال زيادة أعداد العمارات السكنية المشيّدة، وبالتالي فإنّ إعداد الشقق السكنية خلال فترة الثمانينات إزدادت بشكل ملحوظ، وذلك بفضل التخصيصات المالية المرصودة للإسكان وخاصة العمودي منه، ولكن إسهام القطاع الإشتراكي قبل منذ أواخر الثمانينات بصورة كبيرة لدرجة التوقّف الكامل ويعود ذلك إلى ظروف الحصار وما نتج عنه من ضعف الرصيد المالي للقطاع الإشتراكي للقيام بمثل هذا النوع من المشاريع، بالمقابل نلاحظ إستمرار القطاع الخاص خلال المدّة ذاتها على نشاطه العماري، ومن التوقف التّام الذّي طرأ على القطاع الإشتراكي خلال تلك المرحلة، ممّا أدّى إلى تأثّر القطاع الإشتراكي بصورة أكبر من القطاع الخاص الذّي استمر بنشاطه ولو على نطاق ضيّق، ولكن القطاع الخاص في سنوات 1995-1997 عاد يمثّل الإشتراك في التوقّف التام في إنشاء عمارات سكنية جديدة[2].

2. أنماط المسكـــــــــن العمودي:

أ. السكـــــــن الفردي: هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له عموديا له مدخل خاص ويمكن أن نجده بنوعين:

-منعزل: مفتوح من جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا).

[1] - www. Alwasat news. Com. Heur :17 :55, date : 15-04-2019 .

[2] حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 05.

-مجتمع: له واجهات محدودة (مستقل عموديا فقط).

ب . **السكـــــــن النصف جماعي:** هو سكن جماعي به خصائص السكن الفردي، عبارة عن خلايا سكنية مركبة ومتصلة ببعضها عن طريق الجيران أو السقف، تشترك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية (مواقف السيارات، الساحات العامة)، لكنّها مستقلة في المدخل.

ج . **السكـــــــن الجماعي:** عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدّة مساكن لها مدخل مشترك ومجالات خارجية مشتركة، يعتبر أقلّ تكلفة إقتصادية من السكن الفردي والنصف جماعي، فهي عمارات أيّ مبنى يتكوّن من طابق واحد أو أكثر به درج داخلي يخدم جميع الطوابق بالمبنى، أو عبارة عن شقة هي جزء من مبنى، تتألّف من غرفة واحدة أو أكثر مع وجود المرافق الخاصة بها ولها مدخل واحد أو أكثر يؤدّي إلى جميع مشتملاتها[1].

3. أنواع المسكـــــــــــــن العمودي:

يعتبر نمط السكن العمودي النمط الحديث من الأنماط السكنية الذّي بدأ الإنتشار في معظم بلدان العالم نتيجة للمميّزات التّي يتميّز بها عن النمط السائد (النمط الأفقي).

أ. السكن المنخفض الطوابق(3 إلى 4) طوابق:

وهو الشكل السائد حاليا في البلد إذ يتكوّن من ثلاث أو أربع طوابق، وفي كلّ طابق عدد من الوحدات السكنية تتراوح بين إثنين أو أكثر، وفي الغالب لا تحتاج لمصاعد أو بعض المستلزمات الأخرى التّي يتطلبها الشكل.[2]

ب . **السكن المتوسط الطوابق(4 إلى 5) طوابق:**

ويقصد به المباني السكنية التّي يعتمد فيها على اِستخدام المصعد فضلا عن وجود السلالم، واِرتفاعها أمر غير متفق عليه، وقد يصل اِرتفاعها إلى خمسة طوابق رغم أنّ بعض المباني ذات أربع طوابق تمتلك مصعد كهربائي، وعادة ممكن الإكتفاء بمصعد واحد فقط لتغطية متطلبات التحرّك العمودي للساكنين وبوزن320 كغ.

---

[1]. معنصر عماد، المرجع السابق، ص 69.

[2]. بيداء عبد الحسين بديوي الحسني، **تحقيق الإكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساسي وإشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية التخطيط العمراني، السنة الحادية عشر، المجلّد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص 244.

ج . السكن المتعدد الطوابق (النمط المرتفع من 6 فأكثر):

يتكون هذا الشكل من ستة طوابق فأكثر ويتطلب بعض المستلزمات الضرورية كالمصاعد وغيرها، كما أنّ هذا النوع بدأ في الإنتشار في المدّة الأخيرة في بعض الدول الأخرى، وفي جميع الأشكال المذكورة تكون الشقق هي الوحدة السكنية لها، والتّي تكون ضمن عمارات سكنية

حديثة تتواجد في الأغلب في مراكز المدن الرئيسية، ويقع معظمها ضمن مشاريع الإسكان المنفّذ من قبل القطاع الإشتراكي الحكومي.[1]

4. مزايا وعيوب المسكـــــــــن العمودي:

أ. مزايا المسكـــــــــن العمودي:

1. تقليل الهدر بالأراضي عموما والزراعة خصوصا، حيث إنّ بناء العمارات السكنية التّي تضمّ عدّة طوابق يؤدّي إلى تقليص حجم المدينة.

2. الإستخدام الإقتصادي في تنفيذ خدمات البنى التحتية فضلا عن الإقتصاد في اِستخدام المواد الإنشائية وكلفها مقارنة بالإنشاء الأفقي.

3. يمتاز السكن العمودي بكونه صحيا، لأنّه يوفّر تهوية سليمة فضلا عن الإبتعاد عن الضوضاء الصادرة من وسائل النقل مثلا.

4. تمتاز بواجهات معمارية جميلة ضمن المجمع السكني والتكوين المعماري لهيكل المنطقة والشوارع الرئيسة، إذ يتطلّب الشكل الجمالي اِستعمال الأبنية متعدّدة الطوابق.

5. سرعة الوقت المستغرق لإنجاز الوحدة السكنية (العمودي)، إذ يستغرق 40٪ من الوقت المفترض من البناء التقليدي[2].

6. يتلاءم البناء العمودي مع الخطط الإستثمارية لأنّه يوفّر داخل المدن أراضي واسعة للإستثمار، ممّا يؤدّي إلى تطوير المدينة لتتحوّل من مدينة محلية إلى مدينة عالمية، وكذلك يسهّل إنشاء مراكز ثقافية وترفيهية عامة بالنظر لما يوفّره من أموال ليكون عاملا من

[1]. نفس المرجع، ص 245.

[2]. حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 05.

عوامل التحضّر المدني ممّا يؤدّي إلى الهجرة المعاكسة وبالتالي تخفيف الإختناقات داخل المدن الكبرى[1].

7. يوفّر التوسع في البناء العمودي أفضل خدمات الأمن والحماية للمواطنين، وللدولة عموما وبأقل عدد ممكن من أفراد الأمن والأموال فضلا عن إمكانية السيطرة الأمنية.

إنّ الهدف من اِعتماد أسلوب البناء الجاهز هو الحصول على مردود كمّي لإنتاج واسع للوحدات السكنية ضمن أقصر فترة زمنية، وذلك ضمن مجتمعات أو أحياء سكنية تتوفّر لها كافّة الخدمات فضلا عن ذلك الخصائص الإيجابية للبناء المتعدّد الطوابق، فإنّ لها خصائص إجتماعية مهمّة تؤدّي إلى تنمية العلاقات الإجتماعية بين السكان من خلال توثيق أواصر الجيرة بينهم، وبالتالي توثيق أواصر التعاون بين ساكني العمارات واِشتراكهم في مسؤولية إدارة المجتمع، ويمكن اِستخلاص أنّ للبناية المتعدّدة الطوابق مزايا إيجابية من النواحي الإقتصادية والصحية والإجتماعية من توفير أجواء الراحة للمواطنين وأنّ وجودها يعدّ عنصر أساسي في فضاء المدينة[2].

ب . **عيوب المسكـــــــــــن العمودي:**

1. عدم صموده أمام الظواهر الطبيعية ذات الطابع التدميري كالزلزال، دون تجاهل بصمة الإنسان، وخاصة المقاول، المهندس المعماري والمدني ثمّ المسؤول الإداري.

2. بطء وتيرة الإنجاز في مواجهة الطلب السريع والمتزايد من جهة أخرى، ولقد ثبت أنّ الإستثمار في الإسكان العمودي يؤدّي إلى إستهلاك الموارد المالية دون أن يوفي بالغرض.

3. يقوم البناء العمودي على مغالطة كبيرة تتعلق بإقتصاد الأرض والبناء، فالكثير يعتقد أنّه ببناء العمارة يمكن الإقتصاد في الأرض وذلك برفع الكثافة السكانية في الهكتار الواحد.

4. اِعتماد الإنسان بداخل المبنى العالي في جميع أنشطته على جميع الوسائل الميكانيكية والكهربائية، وهو بهذا رهين تواجد التيار الكهربائي والذّي يؤدّي غيابه إلى توقّف معظم هذه الأنشطة.

---

[1]. معنصرعماد، المرجع السابق، ص 21.

[2]. حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 06.

5. الإرتفاعات الكبيرة للمباني العالية، يصعب من عملية وصول المياه إلى الأدوار العليا بطريقة الضغط العادي للشبكات داخل المناطق المختلفة في المدن، فإنّه يتمّ اِستخدام خزانات علوية للمياه توضع فوق أسطح العمارات.

6. الإكتظاظ وعدم القدرة على التحكّم في تسيير المجال ومراقبته، فحركة النقل وخاصة الميكانيكية تعرف إكتظاظا وإزدحاما كبيرين نظرا للتكديس السكاني والضغط على الطرقات والمرافق العمومية[1].

7. يعمل على عدم تحقيق العزل الصوتي بين الطوابق والجدران الفاصلة والإحساس بضعف الخصوصية داخل الوحدة السكنية نفسها بسبب عدم اِستعمال معالجات معمارية وتخطيطية ملائمة.

8. اِرتبطت مسألة الخصوصية تاريخيا بالقيم الإجتماعية والخصوصية الديمغرافية، وقد أخذت هذه بنظر الإعتبار في قليل من التصاميم بداية السياسة السكنية العمودية.

9. تعرّض الأسر لإشراف سكان العمارة المشرفين على بعضهم البعض إذ التقارب الشديد بين الشقق والمداخل الرئيسية التّي تؤدّي إلى ذلك[2].

[1]. معنصر عماد، المرجع السابق، ص 23.

[2]. حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 06.

الفصل الثالث: ماهية الأسرة والعلاقات الأسرية

أوّلا: الأسرة

1. وظائف الأسرة
2. أنواع الأسرة
3. مقوّمات الأسرة
4. مميّزات الأسرة
5. خصائص الأسرة الجزائرية

ثانيا: العلاقات الأسرية

1. أنماط العلاقات الأسرية
2. خصائص العلاقات الأسرية
3. ملامح تغيّر العلاقات الأسرية
4. طبيعة العلاقات الأسرية
5. مظاهر العلاقات الأسرية

تشكل الأسرة نظاما إنسانيا عظيما في المجتمع وأحد أهّم الدعائم التّي يقوم عليها، ثمّ إنّها تمدّه بكلّ مقوّماته التّي تمكّنه من الإستقرار والإستمرار، وكيف لا يكون هذا وهي نواة تكوينه الأساسية وأوّل المؤسّسات الإجتماعية التّي أسّسها الإنسان، وأصل كلّ الأنظمة الإجتماعية.

كما تعتبر العلاقات الأسرية عملية التغيّر الإجتماعي، لها تغيّرات تطرأ على البنية الأسرية وفي علاقاتها ووظائفها، لأنّ الأسرة الحضرية تختلف عن الأسرة الريفية، وهذا تبعاً للنسق القيّم السائد في المنطقة الحضرية. ومن هنا نتطرّق إلى:

أوّلاً: الأسرة، نتناول فيها وظائف، ثمّ أنواع، ومقوّمات، ومميّزات، وأخيراً خصائص. ثانياً: العلاقات الأسرية، نتطرّق فيها إلى: أنماط، خصائص، ملامح تغيّرها، طبيعتها، وأخيراً مظاهرها.

أوّلاً: الأســـــــــــرة:

تعتبر الأسرة هي الوحدة الإجتماعية في المجتمع، وبالتالي فإنّه يتكوّن من الأسر المختلفة، غير أنّه في ذاته ليس أسره كبيرة لوجود فروق شاسعة تميّز الأسرة عن المجتمع، والأسرة اتحاد يتميّز بصفة خاصة بالطبيعة الخلقية والعاطفية، بمعنى أنّ الناحية العقلية فيه ثانوية، والمبدأ الذّي تقوم عليه الأسرة يوجد في الوظائف العاطفية مثل: الحنان المتبادل بين الزوجين، وبين أبنائهما وبين هؤلاء وبين بقية النسق القرابي للأسرة[1].

1. وظائف الأســـــــــرة:

لقد لاحظ "**روبرت ماكيفر**" أنّه بعد أن فقدت الأسرة وظيفة بعد أخرى عثرت في النهاية على وظيفتها الحقيقية، وهي أنّها علاقة أوّلية تقوم على الإرتباط العاطفي بين الزوج والزوجة وأطفالهما، حيث لا يمكن لمثل هذا الإرتباط العاطفي أن يجد التعبير الحرّ إلاّ في ظلّ الأسرة، ويرتبط ذلك بنمو المجتمع إذاً كلّما إزداد هذا النمو اِتجهت الأسرة إلى التركيز على هذه الوظيفة، ويمكن تلخيص أهّم وظائف الأسرة فيما يلي:

* تنظيم السلوك الجنسي، حيث تعتبر البيئة الطبيعية لتنظيم الغريزة الجنسية وفق الضوابط الشرعية والقيم الإجتماعية.
* وظيفة التناسل وإنجاب الأطفال والقيام بتنشئتهم ورعاية واِستمرار النسل.
* وظيفة الضبط الإجتماعي، حيث تنظّم بين أفراد المجتمع وهي النقطة التّي تفرّق الإنسان عن الحيوان.

الأسرة وسيلة من وسائل التقارب بينها وبين الأسر الأخرى عن طريق وظيفة المصاهرة التّي يترتّب عليها حقوق ومصالح متبادلة في عدّة مجالات مادية ومعنوية[2].

* وظيفة التنشئة الإجتماعية من خلال تربية الأطفال، وهي تشكّل جوهر الحياة الإجتماعية وعمودها الفقري.

---

[1]. معين خليل عمر، **علم الإجتماع والأسرة**، الطبعة الأولى، دارالشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 67.

[2]. بن عدّة حراث، **التغيّر الإجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة**، نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، جامعة وهران، 2014-2015، ص 24-25.

* وظيفة الإشباع العاطفي، حيث يتقاسم أفراد الأسرة مشاعر الحب والحنان، وتجدر الإشارة إلى أنّ الوظيفة قد أصبحت من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة.

يمكن تلخيص وظائف الأسرة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (01): يمثّل وظائف الأسرة:

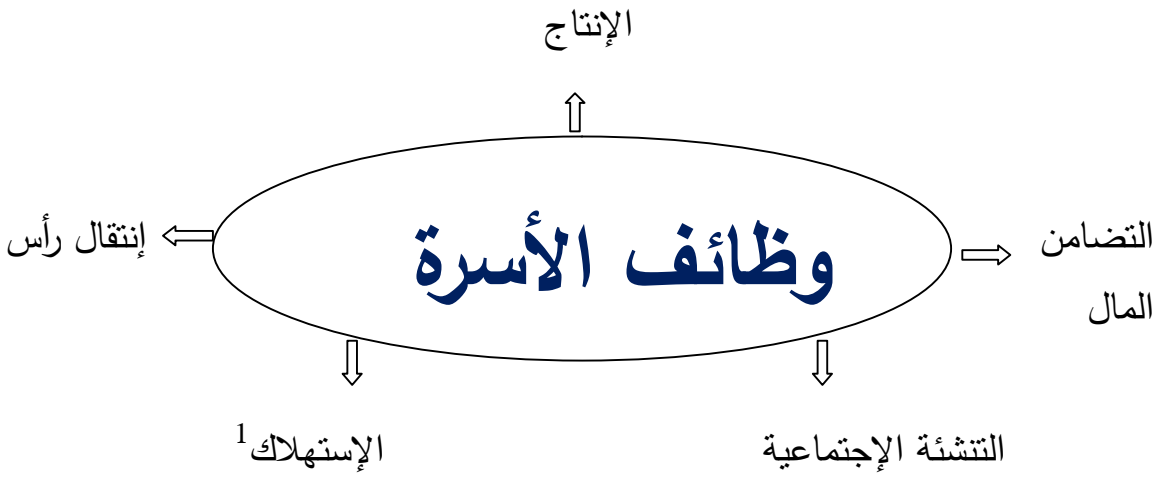

المصدر: **ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، أيام 09-10 أفريل 2013**

وهناك من الباحثين من يرى أنّ وظائف الأسرة تتلخص في:

-الإنجاب والتكاثر.

-تلبية الحاجات الفطرية.

-تقسيم العمل الإجتماعي بين أفراد الأسرة بالتعاون والتكافل.

-تحقيق التقارب الإجتماعي والترابط عن طريق المصاهرة.

-التنشئة الإجتماعية للأطفال(وتعتبر أهّم وظيفة)[2].

2. أنواع الأســـــــــرة:

ظلّت الأسرة العربية تقليدياً تعتمد على سد مختلف في حاجات أفرادها على نفسها بما فيها الحاجات المادية والنفسية والأخلاقية والترفيهية والدينية، إلاّ أنّه أخذ في التقلّص

[1]. سميرة ثابت، **أسس دعم التواصل الأسري، ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة**، أيام 09-10 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، ص 05.

[2]. مراد زعيمي، **مؤسسات التنشئة الإجتماعية**، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عنابة، 18 جمادى الأولى1422هـ - 08 أوت 2002، ص 66.

خصوصاً في المجتمعات المتقدّمة صناعياً في المناطق الحضرية بشكل عام، وسنعرض هذه الأنواع بشيء من التفصيل:

أ. الأسرة الممتدّة: يعرّفها الأستاذ "مصطفى بوتفنوشت" الأسرة الممتدّة (الموسعة) هي الأسرة المتسعة مهما كان حجمها وتستطيع هذه الأسرة أن تتنوّع حسب ظروف الزواج والمواليد بإمكانها أن تجمع بين الأسلاف والأجداد والأقارب من الجانبين.

ب . الأسرة النووية: هي التّي تتكوّن من رجل وزوجته وأطفالهما الذّين يعتمدون عليهما ولهما مسكنهما الخاص ومواردهما الخاصّة، ويمكن القول بوجه عام أنّ الأسرة النووية هي ظاهرة مميّزة للمجتمعات الحديثة، كما يطلق عليها أيضاً الأسرة الزوجية واِسم الأسرة البسيطة، وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، وتتألّف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معا في مسكن واحد، وتقوم بين أفرادها إلتزامات متبادلة إقتصادية وقانونية وإجتماعية[1].

ج . أسرة الإنجاب: إذا تزوّج الإبن وكوّن أسرة نووية جديدة تسمّى عندئذ الأسرة الأولى أسرة الإنجاب.

د. أسرة الوصاية: يكون أعضاء الأسرة أوصياء على اِسم الأسرة وأملاكها ونسبها.

و. الأسرة الذرية: تتناقص سلطة الأسرة إلى حدّ التلاشي والزوال وتحل محلها سلطة الدولة، وهذه الأخيرة تصبح تلعب دور المنظّم للأفراد، وهذه الأصناف الثلاثة الأخيرة ذكرها "زيمرمان"(Zimmerman) في كتابه "العائلة والحضارة"[2].

---

[1]. دهيمي زينب، **ملتقى وطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة**، عنوان المداخلة، التغيّر الإجتماعي داخل الأسرة الإجتماعية –دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة التقليدية والأسرة الحديثة– جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 03.

[2]. مزوز بركو، **التنشئة الإجتماعية في الأسرة الجزائرية**، مجلة العلوم النفسية العربية، العدد 21–22، جامعة باتنة 2009، ص 45.

3. مقوّمات الأســــــــرة:

ترجع أهميّة مقوّمات الأسرة بصفة عامة إلى الإعتبارات التالية:

-الأسرة أوّل خلية تكون منها البنيان الإجتماعي وهي أكثر الظواهر الإجتماعية عمومية وإنتشار، فلا ترى مجتمع يخلو بطبيعته من النظام الأسري لأنّها أساس الإستقرار في الحياة الإجتماعية[1].

-تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها الدين والمجتمع، فهي ليست عملا فرديا أو إداريا ولكنّها من عمل المجتمع وثمرة من ثمرات الحياة الإجتماعية، وهي في نشأتها وتطوّرها وأوضاعها قائمة على مصطلحات المجتمع.

-تعتبر الأسرة الإطار الذّي يحدّد تصرّفات أفرادها، فهي التّي تشكّل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، فالأسرة هي بؤرة الوعي الإجتماعي والتراث القومي والحضاري، فهي التّي تنقل هذا التراث من جيل إلى جيل آخر وهي مصدر العادات والتقاليد والعرف والقواعد السلوكية والأداب العامة.

-الأسرة بوصفها نظام إجتماعي تؤثّر فيما عداها من النظم الإجتماعية وتتأثّر بها، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما فاسداً فإنّ هذا الفساد يتردّد صداه في وضعه السياسي وإنتاجه الإقتصادي ومعاييره الأخلاقية وبالمثل إذا كان النظام الإقتصادي أو السياسي فاسد فإنّ هذا الفساد يؤثّر في مستوى معيشة الأسرة وفي وضعها القومي وفي تماسكها.

-تعتبر الأسرة وحدة إقتصادية وتبدو هذه الطبيعة واضحة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة، فقد كانت قائمة في العصور القديمة بكل مستلزمات الحياة وإحتياجاتها وكانت تقوم بكل مظاهر النشاط الإقتصادي[2].

-الأسرة هي الوسط الذّي أصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والإجتماعية وذلك مثل حب الحياة، وبقاء النوع، وتحقيق الغاية من الوجود الإجتماعي، وتحقيق الدوافع الغريزية والعواطف والإنفعالات الإجتماعية مثل: عاطفة الأبوة والأمومة والأخوّة وما إليها.

---

[1]. مهدي محمد القصاص، **علم الإجتماع العائلي**، كلية الآداب، جامعة المنصر، مصر، 2008، ص 29.

[2]. مهدي محمد القصاص، المرجع السابق، ص 30-31.

4. مميّزات الأســــــــرة:

1. تمتاز الأسرة كمنظمة إجتماعية بأنّها تمارس نفوذاً كبيراً على أفرادها، على اعتبار أنّ الأسرة أوّل منظمة إجتماعية تتلقّى الفرد وتوفّر له الرعاية والغذاء وكل متطلبات التنشئة الإجتماعية، ومن هنا فإنّه في داخل هذه المنظمة يتشرب قواعدها التنظيمية، ويخضع لسنّتها الإجتماعية وعاداتها وأعرافها وتقاليدها، ويتعامل تفاعلا مباشرا مع بقية أفرادها، ولا ريب أنّ هذه الميزة قد أعطت الأسرة أسبقية، بل وأحقية في ولاء الأفراد لها، والتعاطف مع أفرادها، وضرورة التمسّك بها كنظام إجتماعي لا غنى للفرد أو الجماعة أو المجتمع عنه.

2. كما تمتاز من حيث الحجم بأنّها أصغر أحجام المنظمات الإجتماعية المعروفة، وذلك أنّ متوسّط حجم الأسرة في مصر طبقاً لتعداد نوفمبر 1986 هو 2-5 نسخه، وهو متوسّط يقل على متوسّطها في الدول العربية الشقيقة، ويزيد كثيراً عن متوسطها في الدول الأوروبية المتقدّمة.

3. كما أنّها حجز الزاوية في البناء الإجتماعي بإعتبارها نقطة الإرتكاز التّي ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع الإجتماعية الأخرى، ذلك أنّ الأسرة كنظام إجتماعي تصلح من بقية النظم الإجتماعية، وإذا فسدت كلّ النظم الإجتماعية الأخرى في المجتمع.

4. وتمارس أيضاً ضبطاً إجتماعياً له أهميته على أفرادها، وهذا الضبط يأتي من جهة التنشئة الإجتماعية التّي توفّرها الأسرة لأفرادها وكلّما كانت تنشئة الأطفال على أساس الأمانة والإخلاص والصّدق والإيثار... كانت تلك الصفات صفات أفرادها فيما بعد، والعكس صحيح ومن جهة أخرى فإنّ سلوك العائلة التّي تعتبره الأسرة إحدى وحدتها ينعكس على أفرادها فكلّما

تمسّكت العائلة بأنماط السلوك السليمة أضطرّ أفرادها إلى مجاراتها حتّى لا يتعرّضوا لعقوباتها والعكس صحيح[1].

[1]. زينب ابراهيم الغربي، **علم إجتماع العائلي**، المستوى الأول -فصل دراسي أول كود (513)، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم علم الإجتماع، مصر، دون سنة، ص 26-27.

5. خصائص الأســـــــــرة الجزائرية:

إنّ الأسرة الممتدّة لم تعد الشكل التقليدي الذّي يتميّز به المجتمع الجزائري في الوقت الراهن خصوصاً في المدن الكبرى، أين ينتشر شكل الأسرة البسيطة أو النووية، وهذا لا يعني أنّ النسق الأسري قد أصابه الخلل، وإنّما يعود ذلك إلى محاولة الأسرة تحقيق التكيّف مع التغيّرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التّي تحدث في المجتمع، ومن أهمّ الخصائص التّي تتميّز بها الأسرة الجزائرية مايلي:

1. تقلّص حجم الأسرة: تتميّز الأسرة الجزائرية بالشكل الزواجي الصغير، وتتكوّن من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، وهي أسرة بسيطة تدير شؤونها بنفسها وتبحث عن الإستقلالية والإنفراد في مسكنها، وقد أصبحت الأسرة الجزائرية تميل أكثر إلى صغر حجمها، وانتهاج أسلوب تباعد الولادات بإستعمال وسائل منع الحمل، وهذا ما يدلّ على التغيّر الثقافي في الأسرة الجزائرية، حيث كان الإعتقاد السائد في الماضي أنّ إستعمال وسائل منع الحمل قصد تباعد الولادات يتعارض مع قواعد الدّين وأنّه تدخل في مشيئة الله.

وقد لعبت وسائل الإعلام دوراً فعالاً في نشر الوعي لدى الأفراد فيما يتعلّق بتنظيم الأسرة والنسل، خاصة في المجال الصحي والجانب الديني، فأدرك الأفراد أنّ الدّين لا يحرم التباعد بين الولادات، خاصة إذا كان الأمر يتعلّق بصحة الأمّ وسلامة الطفل تطبيقاً لقاعدة لا ضرر ولا ضرار.

فالأسرة النووية هي نتيجة لإنشطار الأسرة الممتدّة أمام ظروف التمدّن والتمدرس، حيث تعتمد في دخلها على أجر منتظم، وفي أغلب الأحوال نجد أنّ الزوجة تكون قد حصلت على مستوى تعليمي معيّن يسمح لها بإعادة النظر في دورها التقليدي، ويعطيها قدراً من حرية إختيار النموذج العصري للحياة.

2. تغيير المكانة الإجتماعية للمرأة: لم تعد المرأة الجزائرية هي تلك البنت أو الزوجة المنعزلة والمتحفظة أمام الرجل إذ نشأت وضعية جديدة للمرأة داخل الأسرة، ولم تعد تحت سلطة الأب، الأخ، الزوج والحماة، ومع أنّ المرأة تراعي إحترام وطاعة أبويها، إلاّ أنّ

وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة وإتخاذ المبادرة وتسيير حياتها الخاصة، مع تجنّب الوقوع في الإصطدام الحاد مع أفراد أسرتها[1].

وقد ساعد إنتشار التعليم في الجزائر بدرجة كبيرة في تغيير المركز الإجتماعي للمرأة في الأسرة والمجتمع، كما أنّ المرأة الجزائرية شهدت في مجال العمل تطوّراً كبيراً يتناسب مع التطوّر في المستوى التعليمي وإرتقائها في سلم درجاته، وعندما نزلت المرأة إلى ميدان العمل وشعرت بقيمتها الإقتصادية، وبأنّها أصبحت سيّدة الموقف، ومن ثمّ أدركت أنّه لا داعي لتحمّل القيود التّي كان يفرضها عليها الرجل، وأنّه ليس هناك ما يبرّر إستكانتها وخضوعها للرجل، الأمر الذّي جعلها تفرض شخصيتها، وتتدخّل في إختيار شريك حياتها، وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية، بل وتنازع الرجل في السيادة على الأسرة.

3. إنحسار سلطة الأب: أخذت سلطة الأب في الأسرة الجزائرية تنحسر، ممّا أدّى إلى تغيير في المفاهيم السائدة عن الأسرة وخصائصها ووظائفها والعلاقات السائدة، ومراكز الإدارة والسلطة فيها، والتّي أصبح للأمّ وللأبناء دوراً كبيراً فيها، وقد تحوّل وضع الأب الجزائري من السيطرة في العائلة إلى وضع يتميّز بعدالة أكبر، ومن رئيس تسلّطي إلى رئيس ديمقراطي، كما أنّ حالة الإحترام التّي كان يتمتّع بها الأب بصفته الكفيل لضمان القيم الموروثة من الأجداد بدأت تتراجع، وأصبح الإبن يتمتّع بجزء منها بفضل نجاحه في دراسته وفي حياته المهنية، والتّي تعتبر نجاحاً وفخراً للأب أيضاً.

4. شيوع ثقافة الإستهلاك والمادية: أصبحت الأسرة الجزائرية تتطلّع إلى حريات أوسع، وإلى إستهلاك أكثر للتكنولوجيا ومظاهر الحضارة والكماليات، وإنتشرت هذه النزعة حتّى في أبسط الأسر وأرقّها حالاً، حيث ظهر الإهتمام بالمظهر والأناقة والملبس، وبتأنيث المنزل ومستلزمات الديكور العصري والإهتمام بمواد الزينة والتظاهر والتفاخر بين الناس بما يخرج عن حدود إمكانات الأسرة ويثقل ميزانيتها[2].

---

[1]. نسيمة طبشوش، **القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م-1432هـ ، ص 192-193.

[2]. نفس المرجع، ص 194-195.

ثانيا: العلاقات الأسرية:

تعدّ العلاقات السرية من أهمّ العناصر التّي تساعد على تأدية مهامها، حيث تساهم هذه العلاقات في تحقيق الأسرة لوظائفها وأهدافها وتضيف جواً من التآخي والمؤازرة والمودّة بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث يعيش الفرد داخل نسيج من العلاقات ولا يمكن أن ينظر إليه ويفكّر فيه خارج جماعته التّي ينتمي إليها، ويتوقّف إدراك طبيعة العلاقات الأسرية على مجموعة من المتغيّرات أهمّها: حجم الأسرة، ونوع الأهداف، وتقسيم الأدوار وطبيعة السلطة وإمكانيات الأداء والإنجاز، فكون هذه العلاقات الأسرية من أولى العلاقات الإجتماعية التّي لها تأثير بالغ الأهمية على شخصية الفرد، وتظهر هذه العلاقات في العلاقة بين الزوجين والعلاقة بين الآباء والأبناء والعلاقة بين الأبناء وكذا العلاقات العكسية، كما تتأثّر طبيعة العلاقات بثقافة الأسرة بما تحتويه من قيم ومعايير، فالعلاقات الأسرية ليست بظاهرة كونية بل تختلف من مجتمع لآخر[1].

1. أنماط العلاقات الأسرية:

إنّ العلاقات الأسرية بجميع أنواعها تشير إلى التكامل الأسري الناتج عن طبيعة الإتصال بينهم، والتكامل الأسري هو التكامل في شبكة العلاقات الأسرية من زوج وزوجة وإخوة وكلّ هذه العلاقات كلّما قويت ودعمت كلّما كان التفاعل داخل الأسرة إيجابي، وأمّا إذا ضعفت تلك العلاقات وأهملت كان التفاعل سلبياً داخلها، وترتّب عن ذلك الأسر ضعيفة واهية ينشر فيها البغضاء والكراهية ثمّ تظهر المشكلات الأسرية التّي تهدّد الكيان الأسري، وتنقسم العلاقات إلى قسمين:

أ. العلاقات الأسرية الداخلية: وتشمل كلاً من مايلي:

-**علاقة الزوج بالزوجة:** علاقة الزوج والزوجة أهّم نوع من أنواع العلاقات الأسرية لما لها من تأثير بالغ على اِستمرار الأسرة واِستقرارها، رغم هذا لا وجود لأسرة وحياة زوجية دون مشكلات وخلافات، وعلى الوالدين أن يحاولا حلّ هذه المشكلات بالتحاور والتفاهم والمناقشة والإحترام المتبادل[2].

---

[1]. سناء الحسنين الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2000، ص 73.

[2]. حصة صالح المالك، نوفل ربيع محمود، المرجع السابق، ص 153.

-**العلاقة بين الأب والأبناء:** هي ثاني العلاقات الأسرية والتّي يحسّ الطفل من خلالها بالأمن والطمأنينة، لأنّ الأب هو الذّي يمثّل السلطة والمثل الأعلى، وكلّما اِتّسمت علاقة الأب والأبناء بالعطف والحنان، كان نموّهم العقلي والنفسي سليمين، وإذا سعى الآباء إلى مودّة الأبناء ووثقوا وتعلّقوا بهم كان ذلك دافعاً لهم للإستجابة للمطالب الأسرية.

-**العلاقة بين الأمّ والأبناء:** إنّ الطفل منذ ولادته يكون شديد الإرتباط بأمّه، حيث لا يستطيع الإبتعاد عنها فهي تساهم في تشكيل شخصيته وإشباع حاجاته بالدور الأكبر في تنشئته، ولهذا يجب على الأمّ توفير قدر كبير من الإهتمام بالإبن من أجل نموّه النفسي والجسمي، وعليها سماع أحاديث أبنائها وعدم تجاهلها حتّى لا يشعرون بالنقص والتوتّر النفسي وتجنّب الصراعات داخل الأسرة لأنّها توثّر سلبياً على سلوكياتهم وعليها مراقبتهم بِاستمرار وعدم توبيخهم.

ب . العلاقات الأسرية الخارجية:

وتشمل علاقة أفراد الأسرة ببقية الأقارب عن طريق الدّم أو المصاهرة، أي هي العلاقات الأسرية المباشرة التّي تنشأ بين شخصين ينحدر أحدهما من الآخر مثل العلاقة بين الحفيد والجد، أو نتيجة إنحدارهما من سلف واحد مشترك كالعلاقة بين أبناء العمومة والخال[1].

2. خصائص العلاقات الأسرية:

تتميّز العلاقات التّي تربط مختلف الأطراف داخل الأسرة، بِاعتبارها جماعة أولية أساسية بعدّة خصائص أهمّها:

-أنّها علاقات تقوم بين أفراد تربطهم علاقات القرابة الدموية والزواج، فهي علاقة متينة وقويّة.

-نظراً للقرب المكاني، فإنّها تقوم على الإحتكاك الإجتماعي المباشر والإتصال العفوي بواسطة الحديث المباشر، الإشارات أو أيّ تعبيرات أخرى.

-شخصية: أيّ أنّها متحرّرة من المراسيم والشكليات والمشحونة بشحنة عاطفية.

-طويلة الأمد: أيّ أنّها ليست عريضية، فهي تلازم الفرد طوال حياته.

[1]. حصة صالح المالك، نوفل ربيع محمود، المرجع السابق، ص 154.

-لا تقتصر على أداء نشاط واحد، بل تنطوي على طيف واسع من الأنشطة الإجتماعية والمواقف المشتركة، ممّا يعني أنّ الحقوق والواجبات المتبادلة في نطاق هذه العلاقات تتميّز بالكثافة والكثرة وعدم الوضوح أحياناً.

-تخضع لتوجيه القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتعدّ هذه الأخيرة بمثابة وسائل جاهزة تمنحها الثقافة لإشباع الحاجات البيولوجية والإجتماعية.

-أنّها علاقات تتصف بالتماسك والتآزر والمناصرة والتعاضد والعصبية، ليس بسبب اِعتماد بعضهم على بعض في مختلف حاجاتهم اليومية فحسب، وإنّما بسبب العصبية أيضاً التّي تقوم على أواصر الدم أو اللحمة النسبية، والتوحّد في مصير مشترك فيتقاسم أفرادها الأفراح كما الأحزان والمكاسب كما الخسائر، والكرامة كما الإذلال، ومن هنا يتوقّع أعضاء الأسرة الواحدة الكثير من بعضهم البعض[1].

3. ملامح تغيّر العلاقات الأسرية:

إنّ العلاقات الداخلية بين الآباء والأمهات وبينهم وبين الأبناء، وبين الإخوة وبعضهم تتأثّر بالتغيّرات التّي تطرأ على مكوّنات البناء الإجتماعي مثل: بناء الأسرة ونمط السلطة السائدة والتحضّر والتغيّر التقني واِشتغال المرأة، إلاّ أنّه بالرّغم من خروج المرأة للعمل قد أثّر بعمق في العلاقات الأسرية، إلاّ أنّ هذا التأثير لم يبلغ مداه كما بلغ في الأسرة بالمجتمعات الغربية نظراً لاِستمرار فعالية النسق القيمي في المجتمع وعدم اِستجابته للتغيير بالقدر الذّي تغيّرت به الأسرة الغربية.

وقد أدّى التغيّر الإجتماعي الراهن إلى تغيير أدوار الزوجين ومكانتهما، كما تحوّلت الأسرة الأبوية القديمة إلى أسرة ديمقراطية تقوم على قيمة المساواة بين الأطراف المكونين لها، والعلاقات الرسمية التّي كانت تربط بين الآباء والأبناء المعتمدة على تمايز المكانة سوف تتحوّل إلى علاقة من نوع جديد شديد التنوّع وتتماشى مع الأوضاع الجديدة للأسرة الحديثة.

كما يؤكّد شعراوي أنّ التغيّر الإجتماعي والتقني بصاحبه تغيير في العلاقات الأسرية الداخلية، وقد يؤدّي هذا التغيّر إلى زيادة الترابط أو يؤدّي إلى التفكّك، وهذا ما يرى أنّ البعض أنّ هناك علاقة بين التغيّر الإجتماعي والإقتصادي الذّي تعيشه المجتمعات والتفكّك

[1]. دحماني سليمان، المرجع السابق، ص 70-71.

الأسري، فهناك شريحة من الأسرة غنية تعيش حالة من التفكّك الأسري الذّي تعدّ أموالها أحد عوامل هذا التفكّك، والأولاد في تلك الأسر يعانون من فراغ عاطفي كبير ناجم عن هذا التفكّك، وما المقتنيات الكبيرة التّي في أيدي أبناء هذه الفئة إلاّ قشرة هزيلة تختفي ورائها تعاسة كبيرة.

ومن ناحية أخرى قد زادت المسافة بين الآباء والأبناء، وكذلك تزايدت ظاهرة صراع الأجيال، وطالما فترات غياب الوالدين عن المنزل بسبب الإنشغال بتوفير لقمة العيش وجود الخدمة سهل خروج الوالدين في أيّ وقت دون القلق على الأبناء لأنّهم ليسوا وحدهم في المنزل[1].

4. طبيعة العلاقات الأسرية:

إنّ الإتصال الذّي كان سائداً في الأسرة التقليدية أخذ في التراجع في الأسرة الحديثة، ونلاحظ بأنّ ذي بدء دخول تعديل ملحوظ على سلطة الأب على الزوجة وعلى الأولاد حيث أنّها تسير إلى اِتجاه التخفيف الواضح، حيث تتغيّر علاقات القوّة في محيط الأسر كلّما تقدّم الأبناء في العمر، وكلّما كان الأب ديمقراطي النزعة في تنشئة الأبناء أو تدبير أمور المنزل الأخرى، وفي حالة العكس تكون العلاقات سيئة على الإلزام والقهر والتسلّط، تلك هي العلاقات

الأسرية التّي بدأت تعرف تغييراً بسبب ظهور فلسفات كثيرة مثل: فلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة والتّي أصبحت توجّه ميكانيزمات الإتصال الأسري، والتّي غيّرت إلى حدّ ما مظاهر التسلّط الأبوي التقليدي وهو يعتبر مجال العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الأب وأبنائه من أوضح المجالات تأثراً بالفلسفة الديمقراطية وأكثرها تعبيراً عن تغيير العلاقات التّي كانت تتسم بالتسلّط والخضوع، وإنّ العلاقة بين الزوجين في الأسرة الحديثة، فقد تجاوزت الطابع الطبقي التسليطي لتزداد قوّة العلاقة بينهما، فاِزداد إقترابها وتركّزت علاقتهما وطالت مدّة حياتهما التّي بقضاياها مع بعضهما، وذلك راجع لسيطرة الزواج الأحادي من جهة والإنفتاح

[1]. إلهام بنت فريح بن سعيد العوضي، **أثر اِستخدام الأنترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدّة**، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص سكن وإدارة المنزل، كلية التربية للإقتصاد المنزلي، 2004، ص 17-18.

الذّي شهده المجتمع الصناعي في تلك الفترة من اِنتشار التعليم وعمل المرأة وتأثير وسائل الإعلام[1].

5. مظاهر العلاقات الأسرية:

أ. **التعاون والمشاركة:** يعتبر التعاون عملية إجتماعية تعبّرعن علاقة التساند والتآزر والتكاثف والمساعدة لمصلحة طرفي العلاقة، وقد يتعاون الناس لتحقيق مصلحة لفئة معيّنة أو مجموعة أشخاص. ويظهر التعاون بين أفراد الأسرة الواحدة خصوصاً أثناء تقسيم العمل وتسيير شؤون المنزل، وفي اِتخاذ القرارات بالإضافة إلى المساعدة المادية والمعنوية.

ب . **التسوّق والمرافقة والعناية بالأطفال:** وتقديم النصح والمشورة، التّي تعتبر كلّها أنماطاً من الأنشطة اليومية التّي يؤدّيها أفراد الأسرة.

ج . **العناية بكبار السن من أفراد الأسرة:** وذلك بتقديم خدمات لهم مثل: العناية الطبية، منحهم المأوى ومرافقتهم، شراء حاجاتهم، وأداء الأعمال المنزلية لهم، مشاركتهم أوقات الفراغ، بالإضافة إلى هذه الأفعال النابعة من الشعور العاطفي والمسؤولية تجاه الأقارب تؤدّى بدون أيّ قانون إجباري.

د. **التزوّد بالنصائح:** خصوصاً أثناء قيام الأسرة لعملية التنشئة الإجتماعية لأطفالها فقد تعمل على غرس قيم التكافل والتضامن الإجتماعي وخاصة الأسري بمختلف أنواع وأشكال المناسبات، بالإضافة إلى التزويد بالنصائح والإرشادات في حالة تنقل الأفراد من مكان إلى آخر.

و. **مساعدة أفراد الأسرة:** في مناسبات مختلفة كالأفراح وخلال الأزمات والمشاكل التّي تمرّ بها الأسرة.[2]

---

[1]. سعدي وحيدة، **ما وراء الإتصال داخل الأسرة العربية**، مجلة الدراسات، الإمارات العربية، الشارقة، العدد35، صيف 2013، ص68.

[2]. سناء الحسنين الخولي، المرجع السابق، ص 98 .

الفصل الرابع الإطار المنهجي

أوّلا: مجالات الدراسة

1. المجال المكاني
2. المجال الزماني
3. المجال البشري
4. منهج الدراسة
5. كيفية إختيار العينة

ثانيا: أدوات جمع البيانات

1. الملاحظة
2. الإستمارة

أولا :مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني:

أجريت الدراسة في مدينة سيدي عقبة، وقد تمّ اِختيار هذه المدينة لوجود البناءات العمودية الجديدة واِنتشارها بشكل واسع.

1.1. الموقع الفلكي والجغرافي لمدينة سيدي عقبة:

تقع مدينة سيدي عقبة بين منطقتين جغرافيتين وهما الأطلس الصحراوي للمنطقة المسماة السهوب الصحراوية، وهذا لإعطائها موقع اِستراتيجي هام، كما أنّها منطقة عبور للطريق الوطني رقم 83، الذّي يربط مقر الولاية بسكرة من كلّ من تبسة وخنشلة ومرورا ببلديات عين الناقة وزريبة الوادي، وتبعد عن مقر الولاية 18 كم، ويزيد سكانها عن 33509 نسمة، ويحدّ مدينة سيدي عقبة شمالا: شتمة وبسكرة، وجنوبا: الحوش، وشرقا: عين الناقة، وغربا: أوماش.

2.1. نشأة حي 310 مسكن بسيدي عقبة:

نشأ هذا الحي في الفاتح من شهر أكتوبر عام 1995م، ويستهدف هذا السكن الجماعي لأصحاب المداخيل المحدودة والبطالين والأرامل والمطلقات، وهو عبارة عن إيجار بسعر رمزي لا يتجاوز 6000 دينار جزائري، من أجل أزمة السكن للأحياء الهشة والفقيرة، وهذا بسبب تقلص في مساحة الأراضي المعدّة لبناء هذا النوع من المساكن العمودية. ويحد هذا الحي :

-من الشمال متوسطة شادلي أحمد، من الشرق مسجد أبو بكر الصديق، من الغرب إبتدائية تبينة لوصيف ومستوصف قايدي فرحات، من الجنوب حي 1550/90مسكن.

2. المجال الزمني:

أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2018-2019، وتمّ التطبيق الميداني في شهر أفريل من 2019/02/28 إلى 2019/04/23، وتمّ تطبيقها على مجموعة من أسر حي 310 مسكن المقيمين في السكن الجماعي بسيدي عقبة.

3. المجال البشري:

وزعت الاستمارة على عينة بلغت 62 أسرة واِقتصر البحث بالتحديد على الأسر المقيمة في السكنات الجماعية في حي 310 مسكن بمدينة سيدي عقبة.

4. منهج الدراسة:

إنّ إختلاف المناهج المتبعة في البحث العلمي تختلف بطبيعة كل دراسة، أيّ أنّ مناهج البحث العلمي هي مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التّي يتم وضعها من أجل الحصول على حقائق حول الظاهرة.

ومن خلال هذا يمكن القول على بناء ما تقدّم، أنّ المنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات والإجراءات التّي تستخدم في الوصول إلى القوانين العامة التّي تفسّر الظواهر، ومن هنا فإنّ اختياري للمنهج المستخدم في موضوع دراستي هو المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لأنّه يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة ومتكامل لجوانب الدراسة، من خلال البحوث الإستطلاعية والدراسات التّي أجريت من قبل عن هذه الدراسة[1].

فالمنهج الوصفي هو الطريقة التّي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات والبيانات الكافية والدقيقة، وتصوّر الواقع الإجتماعي[2].

ومن هنا تبين لي أنّ المنهج الوصفي هو الأنسب في دراسة موضوعي، من أجل الحصول على بيانات وصفية، التّي تصف لنا العلاقات الأسرية داخل المسكن العمودي ومدى تكيّف وتأقلم الأسرة مع الوضع الجديد وأهم التغيّرات التّي تطرأ عليها.

5. كيفية اِختيار العينة:

لقد استخدمت في دراستنا هذه العينة العشوائية البسيطة، وهي العينة التّي تختار وحداتها من الإطار الخاص بها على أساس يهيئ فرص انتقاء متكافئة لجميع وحدات المجتمع المصحوبة منه، أيّ مجموعة جزئية من مجتمع البحث التّي تشترك في نفس الخصائص[3].

وتم اختيار هذه العينة بطريقة يكون فيها لكل فرد في المجتمع فرصة متساوية، وقد إخترت نسبة 20% من المجتمع الأصلي، ألا وهو حي 310 مسكن، فكانت عينة البحث متكونة من 62 أسرة وهذا من الوحدة السكنية التّي هي المجتمع الأصلي للدراسة.

---

[1] . عبيدات محمد، **منهجية البحث العلمي**، القواعد والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 25.

[2]. عامر قنديجلي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 1999م-1418هـ، ص 105.

[3]. الجيلاني حسان، بلقاسم سلاطنية، **أسس البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص 133.

ثانيا: أدوات جمع البيانات:

تستخدم أدوات جمع البيانات في جمع البيانات المطلوبة للبحث والتي تختلف حسب طبيعة البحث وأهدافه وقد يحتاج الباحث إلى استخدام وسيلة أو أداة واحدة وقد يحتاج إلى استخدام أكثر من وسيلة وهذا من اجل الحصول على إجابات لجميع الأسئلة التي تطرحها الدراسة، وقد اخترت لدراستي أدوات وهي:

1. الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وهي الأكثر اِستعمال من طرف الباحث، وذلك من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها، وإيجاد ما بينها من علاقات، والملاحظة كأسلوب علمي يجب أن تسجل بدقة وحرص، كما أنّها لا تقتصر على الحواس فقط، بل تتطلّب أيضا أدوات علمية دقيقة للقياس والتحليل وتكمن أهميتها أنّها الوسيلة الأسهل في مراقبة السلوك الإنساني.

ومن هنا فقد اِستخدمنا في بحثنا الملاحظة البسيطة، ويقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروف طبيعية، وتستخدم في البحوث الوصفية[1].

لاحظنا من خلال بحثنا أنّ هناك العديد من الأسر يقطنون في هذا الحي قاموا بتعديلات وتغيّرات في مساكنهم نتيجة لزيادة عدد أفراد الأسر وضيق المسكن، وهذا لعدم تناسبهم معه، وقد إعتمدت على هذه الطريقة لكوني مقيمة في هذا المجتمع لكي أجد سهولة في البحث.

[1]. صابر عوض فاطمة، **أسس ومبادىء البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2002 ، ص 144.

2. الإستمارة:

تعتبر من أهم التقنيات والأدوات الأساسية في البحث العلمي، وأنّها الإجراء الأكثر أهمية في البحث الميداني، وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الموجهة للكشف عن أبعاد مفهوم موضوع الدراسة بواسطة اِستقراء إمبريقي[1].

كما أنّها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجّه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف.

وهذا قد إعتمدنا عليها في اِستجواب الأشخاص المقيمين في المسكن العمودي في حي 310 مسكن من مدينة سيدي عقبة، وقد شملت الاستمارة إثنان وعشرون سؤالا، حيث تم تصحيحها من طرف أستاذتين مختصين في المنهجية وقد تم فيما بعد اختبارها وتجربتها لمعرفة مدى مطابقتها وقابليتها للتنفيذ على أرض الواقع، مما أدى بنا في النهاية إلى تعديل أسئلتها وإضافة البعض الآخر وأصبحت تتضمن أربعة وعشرين سؤالا، وقد صيغت أسئلتها صياغة بسيطة واضحة بعيدة عن التعقيد اللفظي وغير محرجة، وقد قسمناها إلى ثلاث محاور رئيسية ويشمل كل قسم منها عدد من المحاور.

المحور الأول: يضمّ (08) أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية للمبحوث.

المحور الثاني: يضمّ (09) أسئلة متعلقة بالصراع الأسري داخل المسكن العمودي.

المحور الثالث: يضمّ (07) أسئلة متعلقة بممارسة السلطة داخل الأسرة في المسكن العمودي.

[1]. رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة– الجزائر– 2008، ص 182.

الفصل الخامس

تحليل البيانات وإستخلاص نتائج الدراسة

أوّلا: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأوّل: بيانات أولية خاصة بمجتمع البحث

المحور الثاني: بيانات متعلقة بالصراع الأسري داخل المسكن العمودي

المحور الثالث: بيانات متعلقة بممارسة السلطة داخل الأسرة في المسكن العمودي

ثانيا: إستخلاص النتائج

1. نتائج الدراسة
2. النتيجة العامة

أولا: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأوّل: بيانات أولية خاصة بمجتمع البحث:

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكـــــــر	27	٪43,5
أنثى	35	٪56,4
المجموع	62	٪100

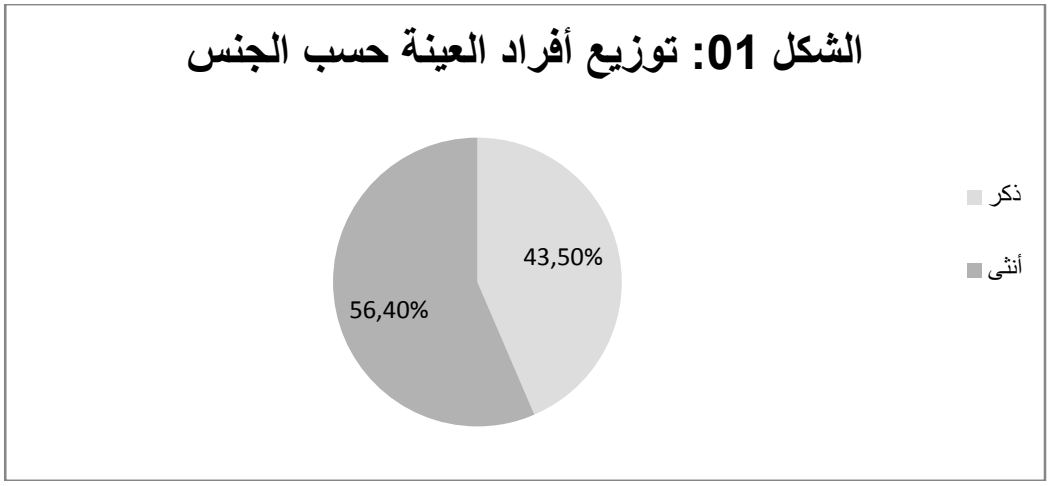

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) الذّي يوضّح فيه توزيع أفراد العينة حسب الجنس، أنّ نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في مجتمع البحث، أيّ قدر عدد عينة الإناث بـ 35 بنسبة 56,4٪، أمّا عدد الذكور 27 بنسبة 43,5٪ ، وهذا راجع عندما قمت بتوزيع الإستمارة على أفراد الأسر كانت معاملتي مع الإناث بشكل كبير عكس الذكور، وهذا دليل على أنّ المرأة أصبحت لديها تواصل كبير مع العالم الخارجي أفضل من الماضي.

الجدول رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب فئات السن:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
[25-34]	27	43,5
[35-44]	24	38,7
[45-54]	10	16,1
[55 فأكثر]	1	1,6
المجموع	62	٪100

الشكل 02: توزيع أفراد العينة حسب فئات السن

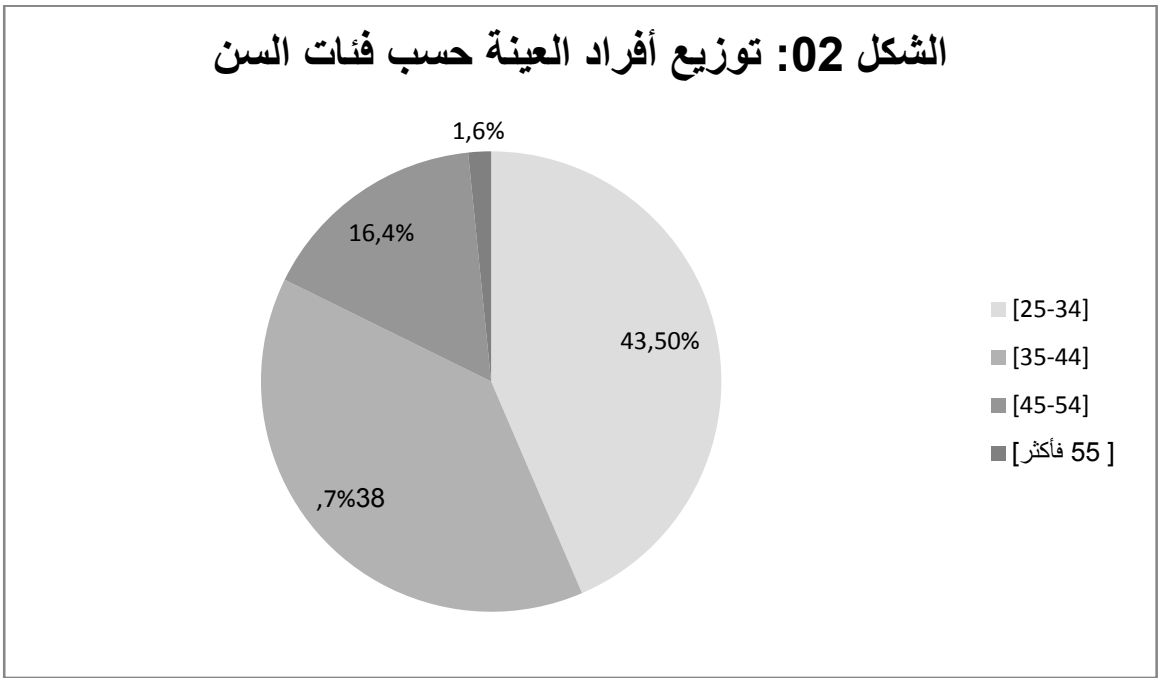

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أنّ الفئة العمرية ما بين (25-34) سنة أعلى نسبة، حيث تقدّر بـ:(43,5٪).

-الفئة العمرية التّي في المرتبة الثانية مابين [35-44] سنة تقدّر نسبتها بـ:(38,7٪).

-الفئة العمرية التّي في المرتبة الثالثة مابين [45-54] سنة تقدّر نسبتها بـ:(16,1٪).

-الفئة العمرية الأخيرة من 55 سنة فأكثر وهي تمثّل أقل نسبة تقدّر بـ:(1,6٪).

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول(02) يتبيّن لنا أنّ الإهتمام بتحديد أفراد العينتين وفق فئات عمرية محدّدة تقوم بالتعرّف على الفئة العمرية العاملة والنشطين والقادرين على تقديم النشاطات والخدمات اتجاه الأسرة واتجاه مجتمعها.

كما نجد فئتين عمريتين من [25–34] سنة، ومن [35–44] سنة، وهذا ما يفسّر أنّ الفئتين قادرين على إعطاء خدمات أكثر مشاركة في مختلف الأنشطة، أمّا بالنسبة إلى سن 55 فما فوق لاحظنا أنّها فئة اكتفت بالخدمات التّي قدّمتها، لأنّها أصبحت فئة غير منتجة وغير عاملة وتعتمد على غيرها في تلبية حاجياتها، فهي تمثل أقل نسبة تقدّر بـ: (1,6٪).

الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمّي	02	3,2
إبتدائي	08	12,9
متوسّط	19	30,6
ثانوي	09	14,5
جامعي	24	38,7
المجموع	62	٪100

الشكل 03: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

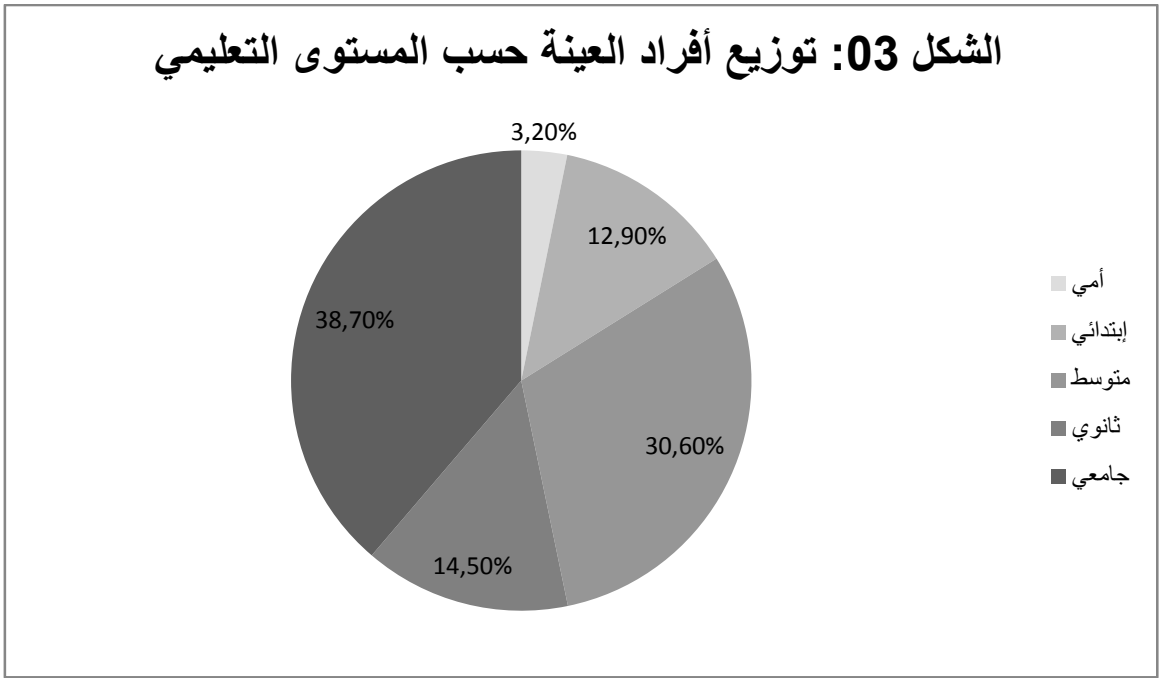

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) أنّ أعلى نسبة للمستوى التعليمي حسب مجتمع البحث هم ذوي المستوى الجامعي التّي تقدّر نسبتهم بـ: (38,7٪)، وتليها نسبة ذوي

المستوى التعليمي المتوسط تقدّر نسبتها بـ: (30,6٪)، وبعد ذلك المستوى الثانوي بنسبة (14,5٪)، ويليها المستوى الإبتدائي بـ: (12,5٪)، وفي المرتبة الأخيرة المستوى الأمّي بنسبة (3,2٪)، وهذا راجع إلى درجة الوعي لدى الأسر والإنفتاح في التعليم على عكس ما كان عليه من قبل، ومدى فاعلية تنشئة الأبوين على تحمل مسؤوليتهم وحرصهم على تحسين مستواهم ومثابرتهم، وأنّ سير مجتمع البحث في طريق النمو والإزدهار من خلال الترتيب في المستويات التعليمية.

الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة على حسب المهنة:

المهن	التكرار	النسبة المئوية
عامل حر	32	51,6
موظف	10	16,1
بطال	17	27,4
متقاعد	03	4,8
المجموع	62	٪100

الشكل 04: توزيع أفراد العينة على حسب المهنة

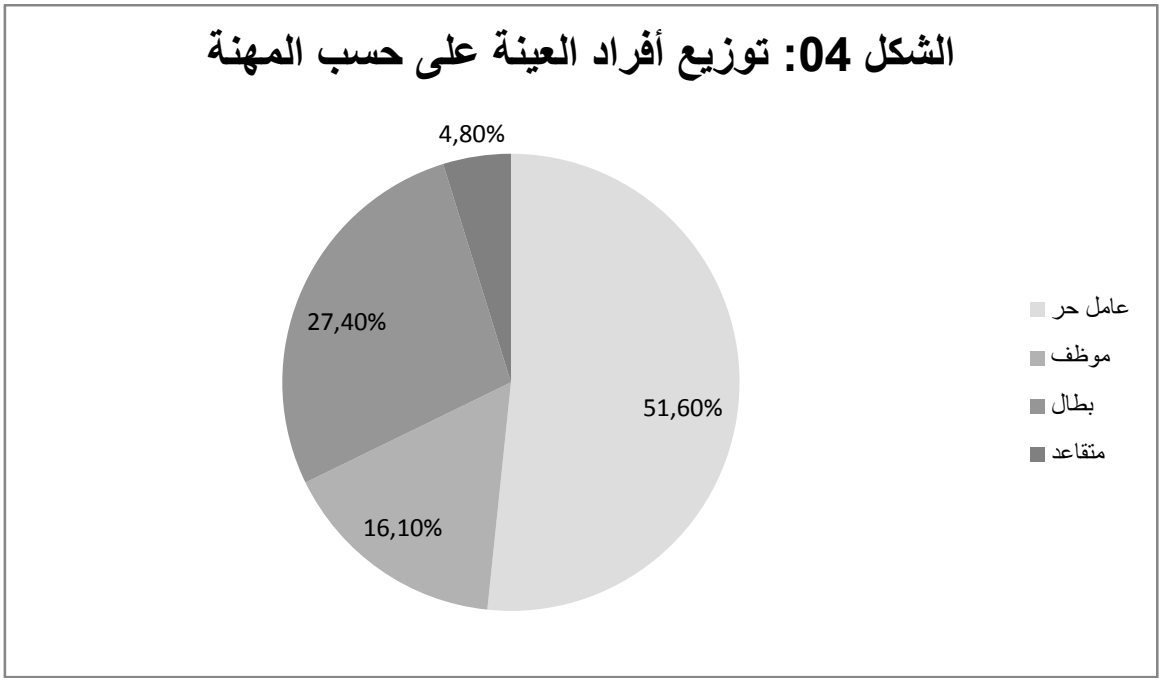

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) أنّ نسبة العاملين الأحرار في مجتمع البحث تقدّر بـ: (51,6٪)، وهي أعلى نسبة أيّ أغلب الأفراد يمارسون عملاً معيّناً في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، أيّ أنّ الدخل الذّي يقتضاه رب الأسرة بعكس الحالة المعيشية للأفراد، أيّ أنّ نسبة العمالة للأسرة تؤثّر على وضعية المسكن وحالته، وهذا يرتبط بنوع النشاط الممارس، وتليها نسبة الموظفين التّي تقدّر بـ: (16,1٪) وهي تمثّل الأفراد الموظفين في قطاع الصحة والتعليم والأمن، أمّا نسبة البطالين تقدّر بـ: (27,4٪) وهي نسبة عالية في مجتمع البحث وهذا يعود إلى أنّ أغلبية المبحوثين من النساء ماكثين في البيوت، وأمّا نسبة المتقاعدين تقدّر نسبتهم بـ: (4,8٪) فتمثّل أنشطتهم في الصناعات الحرفية التقليدية.

الجدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	18	29
متزوج	39	62,9
مطلق	03	4,8
أرمل	02	3,2
المجموع	62	٪100

الشكل 05: توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

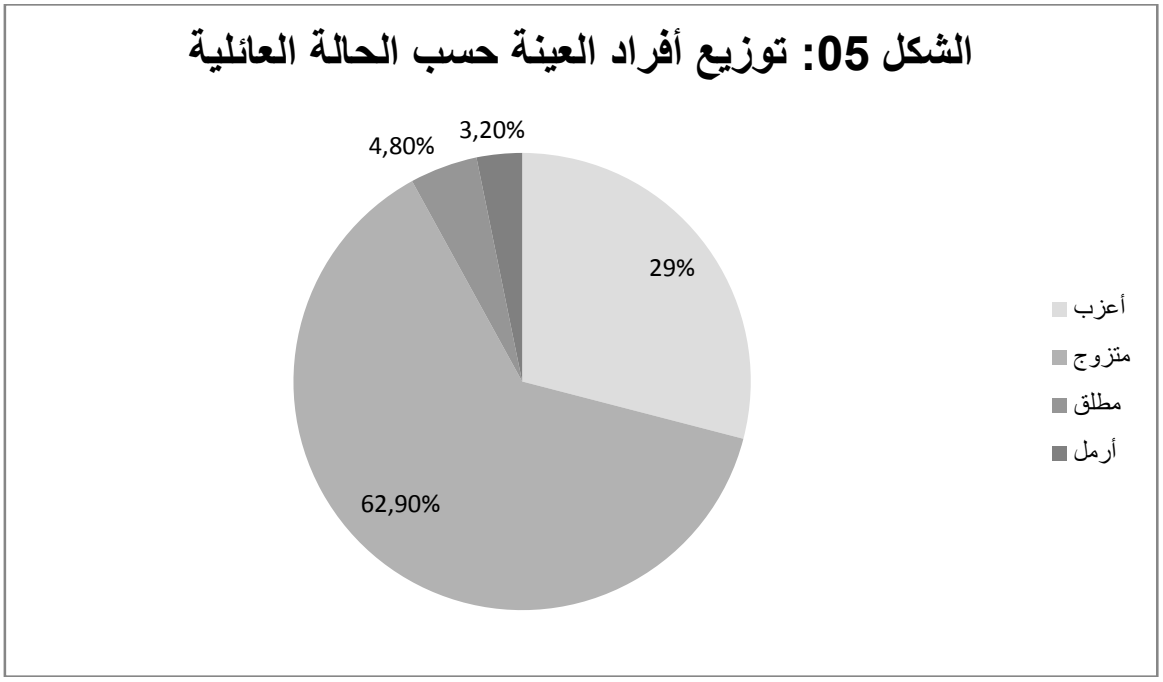

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أنّ معظم أفراد العينة متزوجون تقدّر نسبتهم بـ: (62,9٪) وهي النسبة الأعلى في مجتمع البحث، أمّا نسبة الأرامل تمثّل أقل نسبة في مجتمع البحث وتقدّر نسبتهم بـ: (3,2٪)، أمّا بقية النسب توزعت كالتالي كانت نسبة المطلقات (4,8٪)، والعزباء تقدّر بـ: (29٪)، وهذا يبيّن ظروف عملهم وإقامتهم لمدّة مؤقتة فقط.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (05) تبين لنا أنّ المجتمع بدراسته يحافظ على قدسية الحياة الزوجية واحترام أسسها ومحافظتهم على العادات والتقاليد. ومن هنا فإنّ الحالة العائلية توضّح لنا طبيعة العلاقات الأسرية ومدى ثباتها والحفاظ على بقاءها وقدرة أرباب الأسر على تأدية الوظائف.

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة:

الأفراد	التكرار	النسبة المئوية
1-3 أفراد	25	40,3
4-6 أفراد	32	51,6
7 فما فوق	05	08
المجموع	62	٪100

الشكل 06: توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

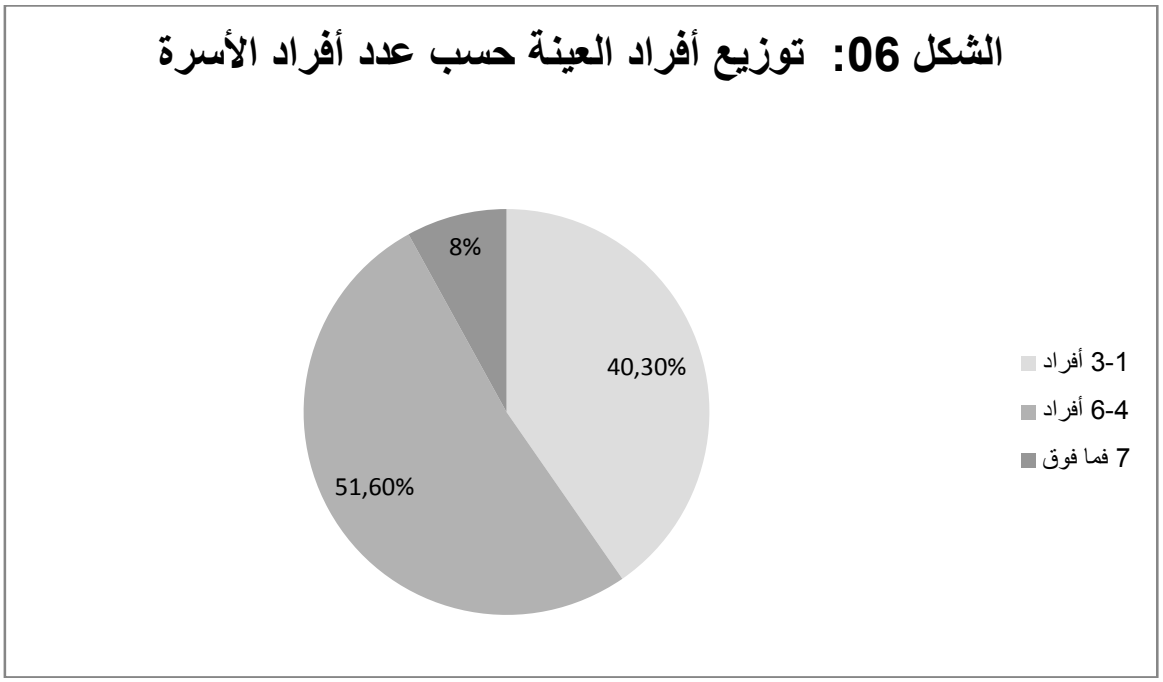

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) أنّ نسبة أبناء الأسر من(4-6) تقدّر بـ: (51,6٪)، وهي تمثّل أكبر نسبة، وبعد ذلك نسبة أبناء الأسر من(1-3) تقدّر نسبتها بـ: (40,3٪)، أمّا فيما يخص عدد أبناء الأسر من 7 فما فوق تقدّر نسبتها بـ: (08٪) فهي تمثّل أقل نسبة في مجتمع البحث، وهذا ما يفسّر أنّ الأسر أصبحت تفضل ألاّ يتجاوز عدد الأبناء 6 أبناء، وهذا نتيجة لتعقيد الظروف السكنية والإجتماعية عكس الماضي الذّين يتمسكون بفكرة الإنجاب، ومن هنا يتضح لنا الإنتشار في الأسر النووية والتقليص من العائلة الممتدّة.

الجدول رقم(07): يبيّن وضعية السكن لدى أفراد العيّنة:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
إيجار	42	67,7
ملك	20	32,2
المجموع	62	٪100

الشكل 07: يبيّن وضعية السكن لدى أفراد العيّنة

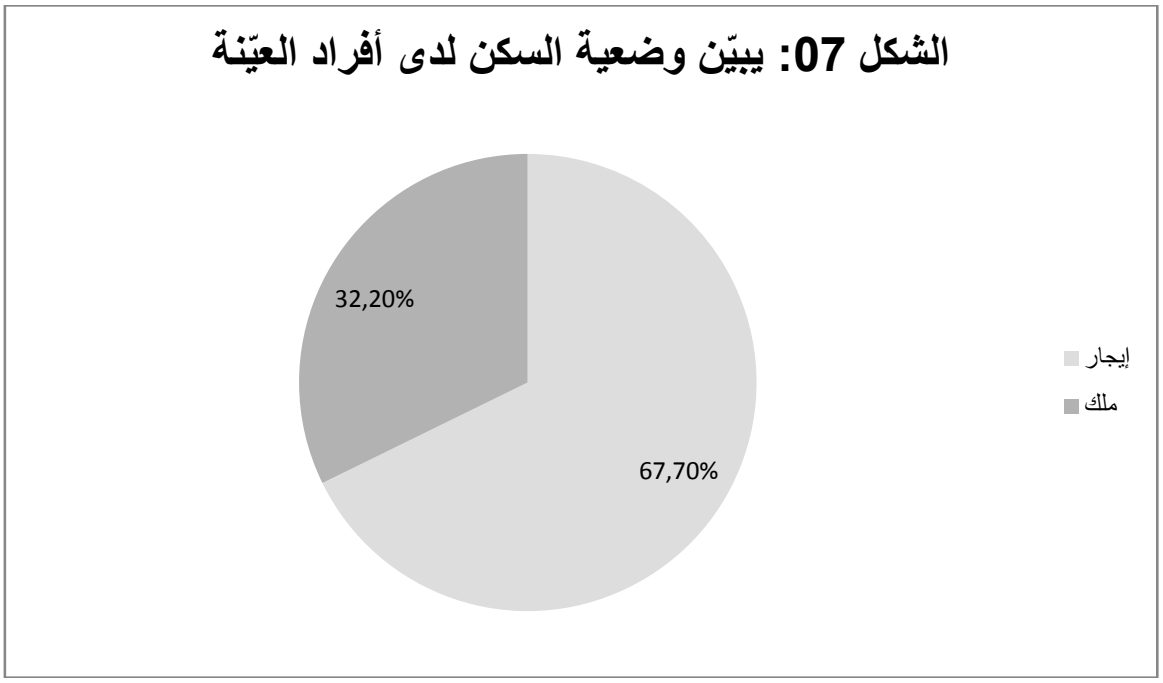

نلاحظ من خلال الجدول رقم(07) أنّ مجتمع البحث ذات مساكن مستأجرة، بحيث تقدّر نسبتها بـ: (67,7٪)، فهي أعلى نسبة وهذا يعود إلى أسباب منها أنّ فئة مجتمع البحث الذّين أتوا إلى طلب العمل بهذا الحي وكذلك رداءة السكن السابق وعدم توفر الفضاءات له وقلّة الإمكانيات المادية، فإنّهم يريدون توفير الإستقلالية والراحة التامة للفرد في التصرف والنشاطات، أمّا فيما يخص المساكن ذات ملكية خاصة فهي أقل نسبة تقدّر بـ: (32,2٪).

الجدول رقم(08): توزيع الأفراد حسب الموطن الأصلي:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ريف	34	54,8
حضر	28	45,1
المجموع	62	٪100

الشكل 08: توزيع الأفراد حسب الموطن الأصلي

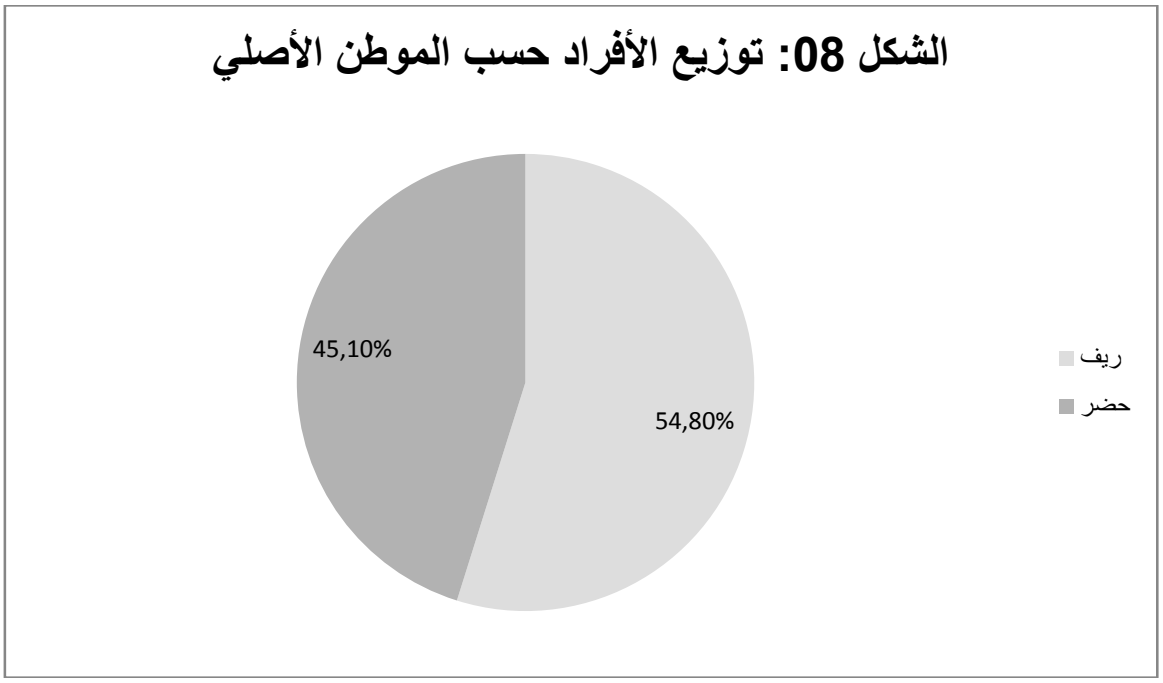

نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) تبيّن لنا في مجتمع البحث أنّ نسبة السكان من الريف تمثّل أكبر نسبة والتّي تقدّر بـ: (54,8٪)، وهذا ما يبرز لنا أنّ الخلفية الريفية لأفراد عينة البحث أن انتسابهم إلى جذور أصولها ريفية المتسمة بالبساطة وعلاقاتها الجوارية الحميمة مع الإفتقار للثقافة الحضرية. أمّا فيما يخص سكان الحضر تمثّل أقل نسبة، حيث تقدّر بـ: (45,1٪) وتمثّل الفئة الحاملة للخصائص الإجتماعية والثقافية والحضرية المتسمة بالإنقسامية واختفاء علاقات الجيرة وهناك علاقة لا تتعدّى في مصلحة فقط.

المحور الثاني: بيانات متعلقة بالصراع الأسري داخل المسكن العمودي:

الجدول رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب مدّة الإقامة في المسكن العمودي:

مدّة الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
[10-05]	32	51,6
[16-11]	11	17,7
[21-17]	11	17,7
[22 فأكثر]	08	12,9
المجموع	62	٪100

الشكل 09: توزيع أفراد العينة حسب مدّة الإقامة في المسكن العمودي

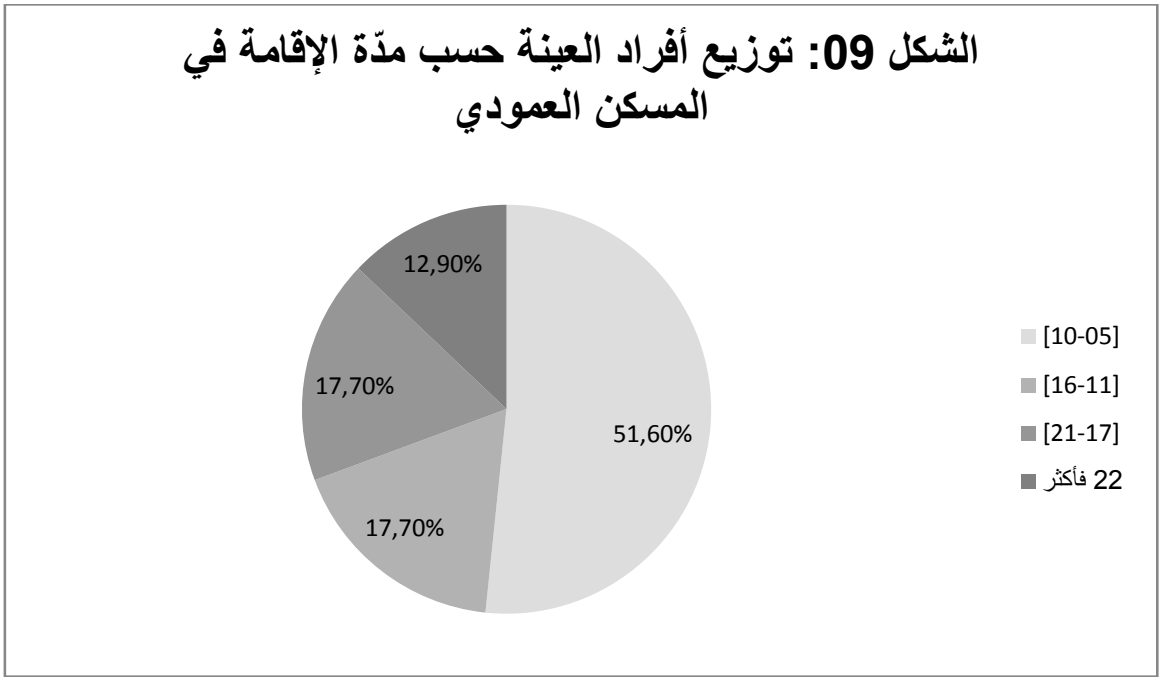

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09) أنّ النسبة الكبر لمدّة الإقامة في المسكن العمودي تقدّر بـ: (51,6٪) كانت ما بين {5 إلى 10 سنوات}، أمّا النسبة الثانية والثالثة كانت ما بين [11 إلى 16 سنة] ومن [17 إلى 21 سنة] تقدّر بـ: (17,7٪)، أمّا أقل نسبة فهي (12,9٪) وكانت من 22 سنة فما فوق.

وهذا ما يفسّر أنّه يعود إلى إرتفاع نسبة المساكن العمودية في السنوات الأخيرة إلى ما يسمّى بالنموّ الديمغرافي والنزوح الريفي، وهذا ما يحيل السلطات المحلية بانجاز العديد من المشاريع السكنية ذات طابع جماعي أيّ(العمودي).

الجدول رقم(10): توزيع الأفراد حسب عدد الغرف في المسكن العمودي:

عدد الغرف	التكرار	النسبة المئوية
غرفتين **(F2)**	05	08
ثلاث غرف **(F3)**	31	50
أربعة غرف **(F4)**	26	41,9
المجموع	62	٪100

الشكل 10: توزيع الأفراد حسب عدد الغرف في المسكن العمودي

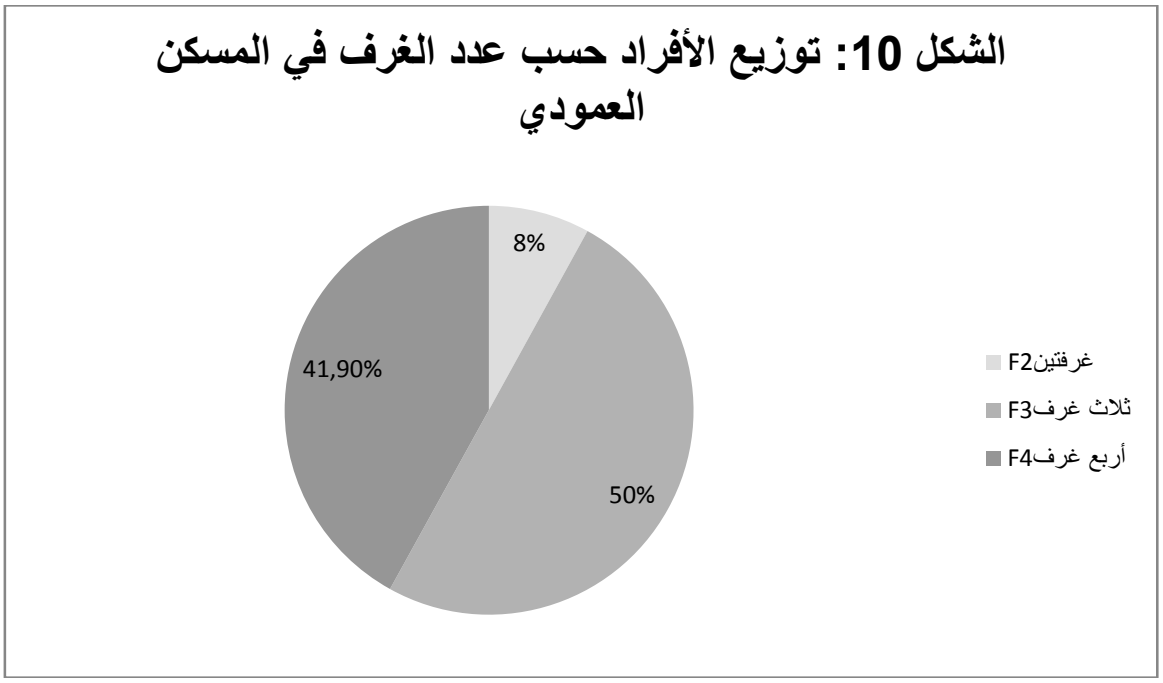

نلاحظ من خلال الجدول رقم(10) أنّ أكثر نسبة في مجتمع البحث هي التّي تحتوي مساكنهم على ثلاث غرف، فهي أعلى نسبة تقدّر بـ: (50٪)، أمّا أقل نسبة فهي التّي تحتوي مساكنهم على غرفتين فتقدّر بـ: (08٪)، وبعد ذلك النسبة الثانية التّي تحتوي مساكنهم على أربعة غرف وتقدّر نسبتهم بـ: (41,9٪)، ومن هنا فنمط السكن الجماعي لا يوفّر الإمكانيات المطلوبة اتجاه السكان، وذلك فإنّه ينبغي أن يتوفّر عليه كل مسكن خاصة مع ثقافة المجتمع.

كما أنّ هناك علاقة عكسية بين درجة التزاحم السكني ومستوى الأسرة الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، أيّ كلّما ارتفع معدّل التزاحم السكني في الوحدة السكنية للأسرة، انخفض مستواها الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والعكس صحيح.

الجدول رقم(11): توزيع الأسر حسب استجابة عدد الغرف مع عدد الأفراد في المسكن العمودي:

الإستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــم	23	37
لا	39	62,9
المجموع	62	٪100

الشكل 11: توزيع الأسر حسب استجابة عدد الغرف مع عدد الأفراد في المسكن العمودي

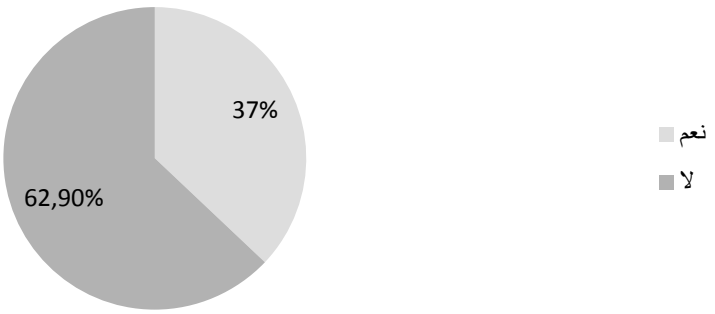

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ أنّ مجتمع البحث كانت أغلبية الأسر لا تستجيب عدد غرف المسكن العمودي مع عدد أفراد الأسرة فقدرت بنسبة (62,9٪)، وتليها أقل نسبة التّي يستجيب عدد الغرف مع عدد أفراد الأسرة وتقدّر نسبتها بـ: (37٪) على غرار باقي الأسرة.

هذا ما يفسّر عدم استجابة عدد الغرف مع عدد أفراد الأسرة، وهذا راجع إلى أنّ المسؤولين الذّين لا يراعون فيها حقيقة حجم الأسرة وتنوّع حاجياتها وخصوصياتها.

ومن هنا نجد أنّ الأسرة الجزائرية لا تتماشى مع هذا النمط في السكن ألا وهو النمط الإجتماعي، إذ لا يحتوي على شروط المسكن الملائم، والتّي من أهمّها توفير الخصوصية وتلبية حاجات الأسرة، لأنّ شساعة المسكن تجلب لنا الراحة والإستقرار للأسرة ويقيها من المشاكل التّي تعود إلى ضيق المسكن والإكتظاظ.

الجدول رقم(12): يبيّن كيف يقيم أفراد الأسرة العلاقة فيما بينهم:

الإحتمالات	الأسباب	التكرار		النسبة المئوية
متوتّرة	الإكتظاظ	19	33	53,2
	عدم تأقلم أفراد الأسرة مع المسكن العمودي	14		
حسنة		20		32,2
جيّدة		09		14,5
المجموع		62		٪100

الشكل 12: يبيّن كيف يقيم أفراد الأسرة العلاقة فيما بينهم

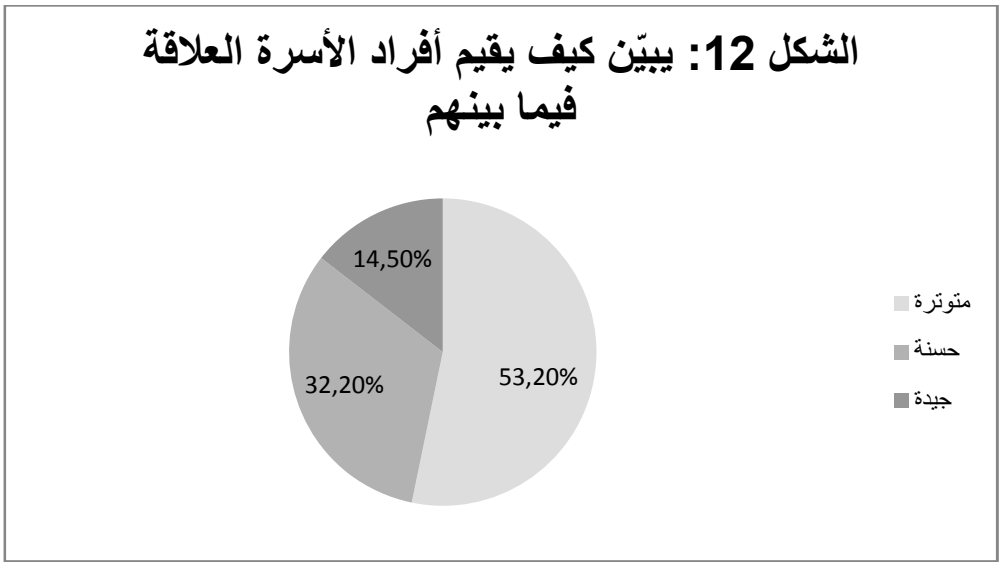

من خلال الجدول رقم(12) نلاحظ أنّ أغلبية أفراد الأسرة يعيشون علاقات متوتّرة والتّي تقدّر نسبتها بـ: (53,2٪)، ويفسّر أنّ العلاقات المتوتّرة تعود إلى أسباب وهي الإكتظاظ الذّي يمثّل أكبر نسبة تقدّر بـ: (57,5٪) ويليه السبب الثاني ألا وهو عدم تأقلم أفراد الأسرة مع المسكن العمودي والذّي يمثّل أقل نسبة تقدّر بـ: (42,4٪)، أمّ الإجابات التّي تعبّر عن العلاقات الحسنة فتقدّر نسبتها بـ: (32,2٪)، وعلاقات جيّدة تقدّر بنسبة (14,5٪)، وهذا راجع لوجود علاقات سابقة كالقرابة أو علاقات جيدة قديمة.

الجدول رقم(13): توزيع أفراد الأسر حسب البقاء داخل المسكن العمودي:

الإحتمالات		التكرار		النسبة المئوية
طويلة		10		16,1
متوسطة		24		38,7
قصيرة	الضيق	19	28	45,1
	عدم الشعور بالراحة	09		
المجموع		62		٪100

الشكل 13: توزيع أفراد الأسر حسب البقاء داخل المسكن العمودي

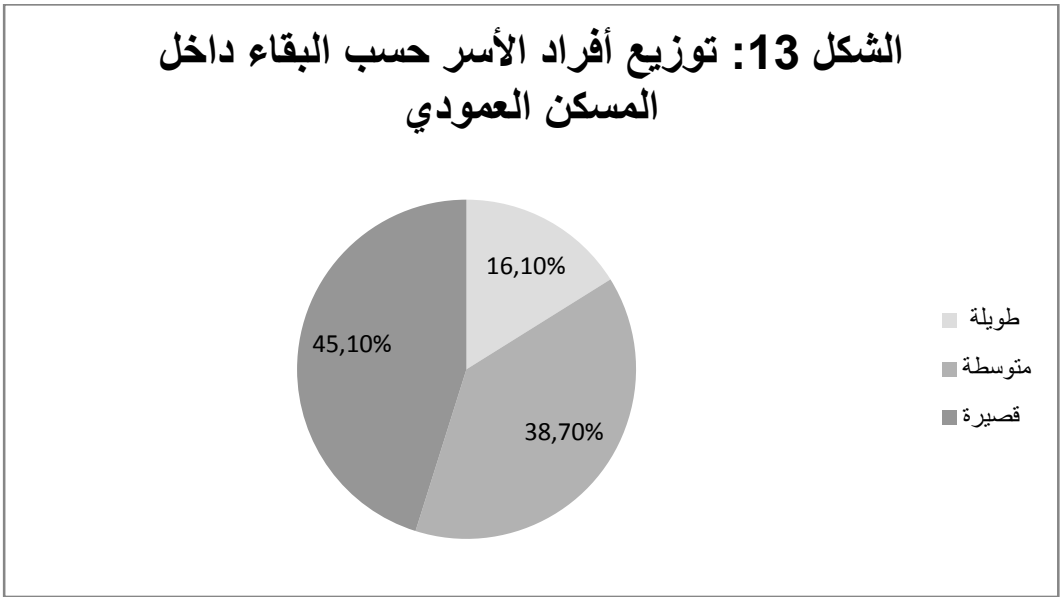

من خلال الجدول رقم(13) نلاحظ أنّ أغلبية أفراد الأسرة يبقون لفترة قصيرة في المسكن العمودي والتّي تقدّر نسبتها بـ: (45,1٪)، وهذا راجع لأسباب الضيق الذّي تقدّر نسبته بـ: (67,8٪)، والسبب الثاني هو عدم الشعور بالراحة والذّي تقدّر نسبته بـ: (32,1٪)، أمّا فيما يخص بقائهم لفترة طويلة فهي تعتبر أقل نسبة وتقدّر بـ: (16,1٪) ويعود ذلك غالباً إلى حجم المسكن وعدم الرضا، أمّا بقائهم لفترة متوسطة فقدّرت نسبتها بـ: (38,7٪)، ونفسّر أنّ هذا السبب تفضل أفراد الأسر قضاء جلّ وقتها خارج المسكن لممارسة بعض أنشطتها نتيجة الضيق وازدحامه بالأفراد الذّي يخلق صراع وشجار وخلافات، وهذا ما ينعكس على علاقات أفراد هذه الأسر مع بعضهما البعض من خلال سوء التفاهم والخلاف الذّي يؤدّي إلى حدوث شجار.

الجدول رقم(14): يبيّن المشكلات الأسرية التّي تلازم أفراد الأسرة:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الإختلاط وفقدان الخصوصية	25	40,3
الشجار والعداوة	20	32,2
الإهمال والبعد	17	27,4
المجموع	62	٪100

الشكل 14: يبيّن المشكلات الأسرية التّي تلازم أفراد الأسرة

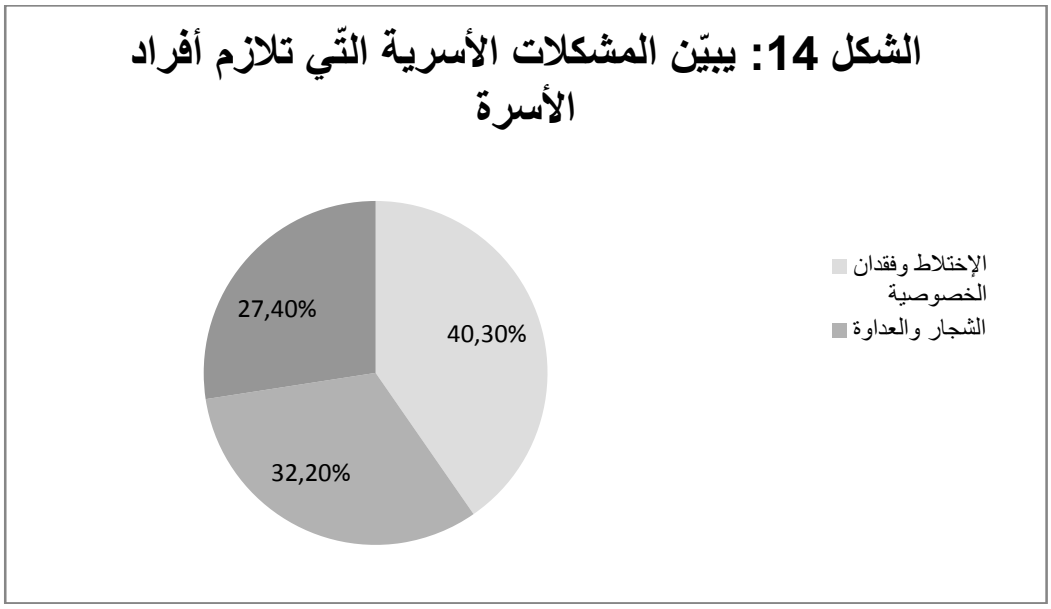

نلاحظ من خلال الجدول رقم(14) الذّي يبيّن لنا أغلبية مجتمع البحث كانت تمثل نسبة (40,3٪) من الإختلاط وفقدان الخصوصية، وهذا لعدم مراعاة السلطات لخصوصية أفراد الأسر واحترام عاداتهم وثقافتهم، أمّا فيما يخص الإهمال والبعد الذي يقدّر بنسبة (27,4٪) وهي أقل نسبة، ويرجع ذلك إلى ضيق المسكن وعدم الإكتفاء به، أيّ عدم اهتمام الأبوين بالأبناء وهذا سبب افتقار المسكن لتنوّع الوظائف والنشاطات المنزلية، ممّا يخلق مشكلات أسرية، وبعد ذلك (32,2٪) تمثّل نسبة الشجار والعداوة بين أفراد الأسرة، وذلك راجع إلى عدم وجود الراحة والإستقلالية داخل المسكن، ممّا يخلق صراع بين أفراد الأسر نتيجة الشجار والعداوة.

الجدول رقم(15): توزيع الأسر حسب الراحة والإستقلالية داخل المسكن العمودي:

الإحتمالات		التكرار	النسبة المئوية
نعم		27	43,4
لا	الإزدحام داخل المسكن	20	56,5
	عدم وجود مكان خاص لكل فرد	15	
		35	
المجموع		62	٪100

الشكل 15: توزيع الأسر حسب الراحة والإستقلالية داخل المسكن العمودي

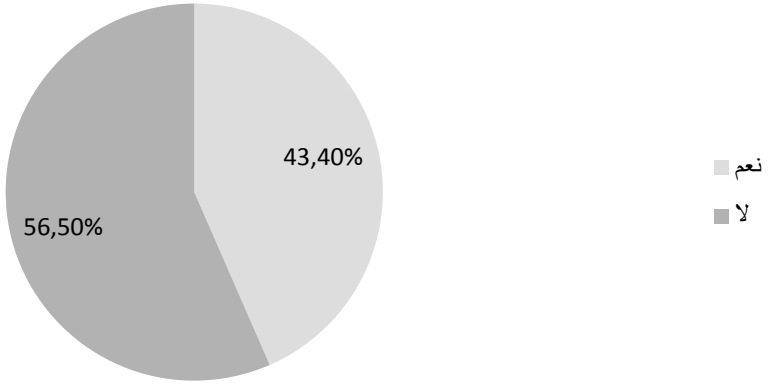

من خلال الجدول رقم(15) نلاحظ أنّ نسبة (56,5٪) من الأسر لا تجد الراحة والإستقلالية داخل المسكن العمودي، وهذا راجع للأسباب التالية: الإزدحام داخل المسكن الذّي يمثّل أعلى نسبة تقدّر بـ: (57,1٪)، ويليها السبب الثاني ألا وهو عدم وجود مكان خاص لكل فرد الذّي تقدّر نسبته بـ: (42,8٪)، أمّا فيما يخص الأسر التّي تجد أنّ مساكنها توفّر لها الراحة والإستقلالية فتقدّر نسبتها بـ: (43,4٪).

ويفسّر هذا نتيجة لقلّة عدد أفراد الأسر وتوافق حجمها مع السكن الحالي، أيّ أنّ الإزدحام داخل المسكن لا يوفّر استقلالية وخصوصية أفراد الأسرة، ممّا يؤثّر على العلاقات فيما بينهم، كما لا تفصل هذه المساكن بين الجنسين الذكري والأنثوي، وهذا ما ينجر عنه من شجار وخلاف بين أفراد الأسرة.

الجدول رقم(16): توزيع الأسر حسب الشعور في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن العمودي:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
بالراحة والطمأنينة	10	16,1
بالضيق	27	43,5
عدم الشعور بشيء	25	40,3
المجموع	62	٪100

الشكل 16: توزيع الأسر حسب الشعور في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن العمودي

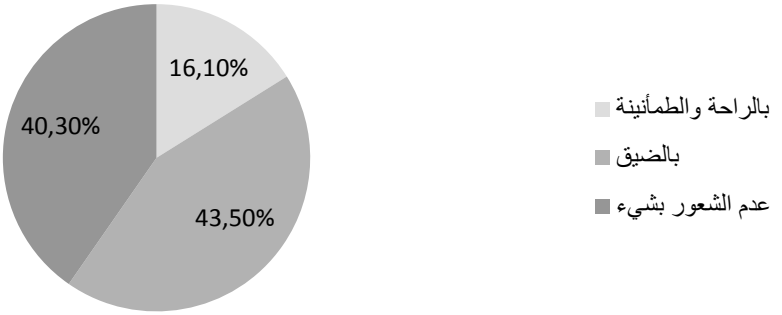

نلاحظ من خلال الجدول رقم(16) أنّ أعلى نسبة تمثّل الأسر التّي تشعر بالضيق في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن العمودي وتقدّر نسبتهم بـ: (43,5٪)، أمّا الأسر التّي لا تشعر بشيء وصلت نسبتها إلى (40,3٪) وتليها الأسر التّي تشعر بالراحة والطمأنينة وهي أقل نسبة تقدّر بـ: (16,1٪).

ومن هنا يتضح لنا أنّ المسكن العمودي وتقسيماته لا تؤمّن للأسر الراحة النفسية أولا ولضيقها وتصميمها الداخلي، أيّ بوجود شخص آخر يشعر أفراد الأسر بضيق في غرفة الإستقبال التّي أصبحت تستعمل في هذه السكنات كغرفة لتجمع أفراد الأسرة، نظراً لقلة الغرف في المسكن، وهكذا أنّ الأسرة تشعر بالضيق لعدم تأدية وظيفتها على النحو الذّي يضمن للأسرة الراحة، رغم أنّ هذه المساكن ذات نمط حضري.

الجدول رقم(17): توزيع الأفراد حسب رضاهم عن المسكن:

الإحتمالات		التكرار		النسبة المئوية
راض		08		12,9
نوعا ما		19		30,6
غير راض	ضيق المسكن	30	35	56,4
	عدم الشعور بالراحة بسبب الجيران	05		
المجموع		62		٪100

الشكل 17:توزيع الأفراد حسب رضاهم عن المسكن

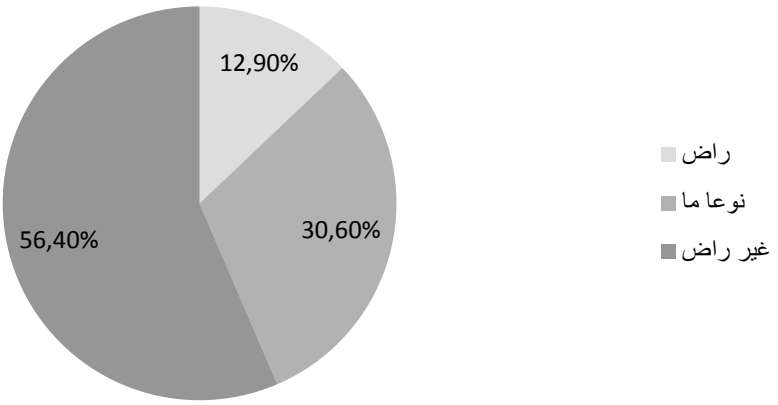

من خلال الجدول رقم(17) تبيّن أنّ رضا مجتمع البحث في هذا الحي أقل نسبة والتّي تقدّر بـ: (12,9٪)، وتليها نسبة أفراد الأسر التّي يعبّر بأنّها راضية نوعا ما عن مسكنهم في هذا الحي، وذلك بنسبة (30,6٪)، وبعد ذلك نسبة الأفراد غير راضين عن مسكنهم والتّي تمثّل أكبر نسبة وتقدّر بـ: (56,4٪)، ويرجع هذا عن الاستقرار في هذا النوع من المسكن، وهي تمثّل العائلات الكبيرة الحجم وسببه ضيق المسكن الذّي كانت نسبته تقدّر بـ: (85,7٪)، وهذا لعدم توافقه مع حجم ومتطلبات الأسرة حيث نكر بعض أفراد الأسرة أنّ ضيق المسكن أدّى إلى شعورهم بالقلق والتوتر، أمّا فيما يخصّ عدم الشعور بالراحة بسبب الجيران تقدّر نسبتها بـ: (14,2٪) فيرجع هذا إلى عدم رضا الأسر عن هذا النمط من المسكن إلى عدم الشعور بالراحة من خلال المضايقات والإزعاجات المتكرّرة من الجيران.

المحور الثالث: بيانات متعلقة بممارسة السلطة داخل الأسرة في المسكن العمودي

الجدول رقم(18): يوضّح من يتحمّل إعالة الأسرة داخل المسكن العمودي:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الأب	27	43,5
الأم	16	25,8
الأبناء	19	30,6
المجموع	62	٪100

الشكل 18: يوضّح من يتحمّل إعالة الأسرة داخل المسكن العمودي

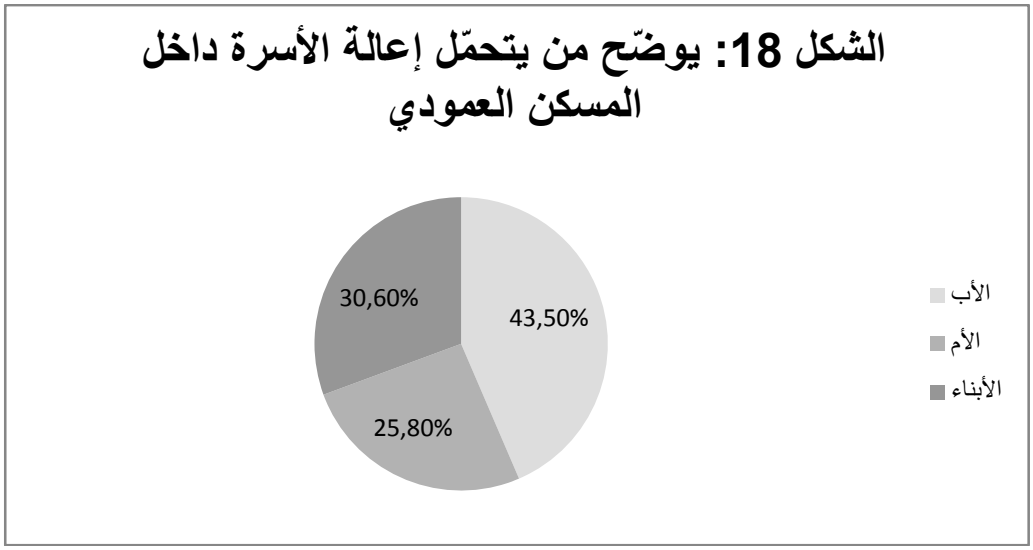

من خلال الجدول رقم(18) نلاحظ أنّ أغلبية الأسر كانت إجابتهم أنّ الأب هو من يتحمّل إعالة الأسرة داخل المسكن، والتّي تقدّر نسبته بـ: (43,5٪)، أيّ أنّ الأب هو القائم على شؤون الأسرة لدى الأفراد، أيّ أنّه يقوم بوظائفه بالنسبة لمعظم المبحوثين، وتليها نسبة(30,6٪) من الأبناء الذّين يفضلون تقديم بعض المساعدات لأسرتهم من خلال ما يحتويه من أجورهم اليومية، أمّا أقل نسبة فهي الأمّ التّي تقدّر بـ: (25,8٪)، وهذا يكون تحمل إعالة الأسرة من طرف الأمّ إلاّ في الحاجات القصوى التي تجبرها على الخروج إلى العمل لإدارة شؤون أسرتها.

الجدول رقم(19): يبيّن سماح الأب بمساعدة أبنائه وزوجته في تكاليف المسكن:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	25	40,3
أحياناً	28	45,1
أبداً	09	14.5
المجموع	62	٪100

الشكل 19: يبيّن سماح الأب بمساعدة أبنائه وزوجته في تكاليف المسكن

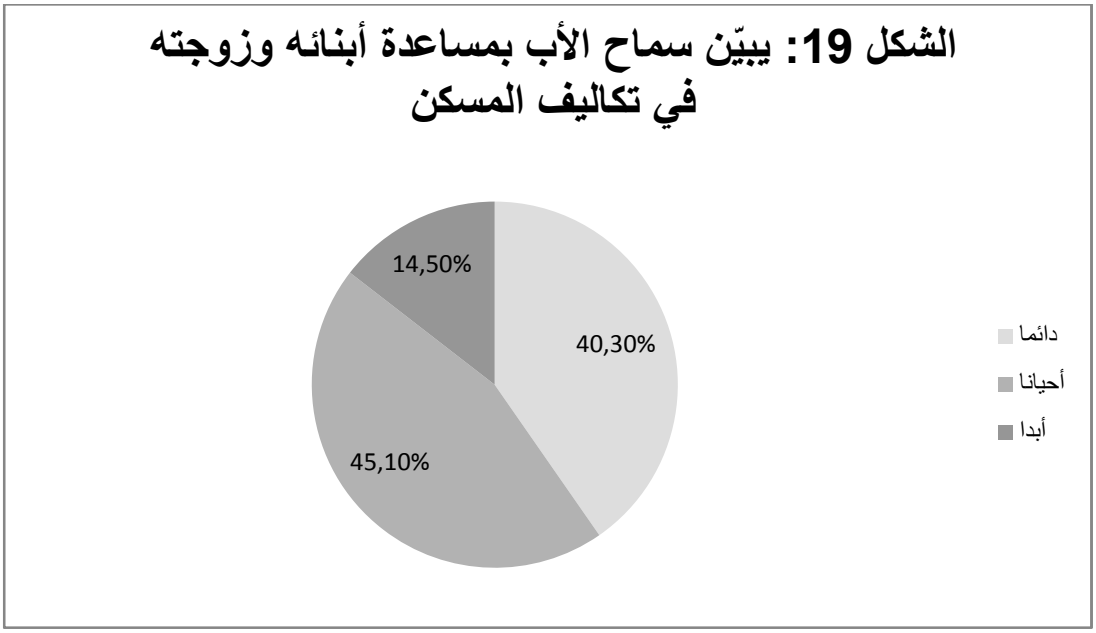

نلاحظ من خلال الجدول رقم(19) أنّ أفراد العيّنة كانت أغلبية إجابتهم بأحياناً والتّي قدّرت نسبتها بـ: (45,1٪)، أيّ يسمح لهم الأب بمساعدتهم في تكاليف المسكن، أمّ الإجابة بأبداً فقدّرت بـ: (14,5٪) فهي أقل نسبة، وبعد ذلك نسبة (40,3٪) من الإجابة بدائماً، أيّ في حالة قدرة الأبناء على تحمّل المسؤولية في ملازم المسكن، والزوجة في حالة خروجها إلى العمل وقيامها بنشاطاتها الضرورية اتجاه أفراد أسرتها.

وهذا يرجع إلى أنّ سبب إنخفاض الدخل وعدم كفايته على القيام بنشاطاته المنزلية لوحده فقط وصعوبة المعيشة يسمح لأبنائه وزوجته بمساعدته على مصاريف المسكن.

الجدول رقم(20): يبيّن كيفية اتخاذ القرار داخل الأسرة في المسكن العمودي:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
حوار ومشاركة	20	32,2
سلطة أبوية مطلقة	42	67,7
المجموع	62	٪100

الشكل 20: يبيّن كيفية اتخاذ القرار داخل الأسرة في المسكن العمودي

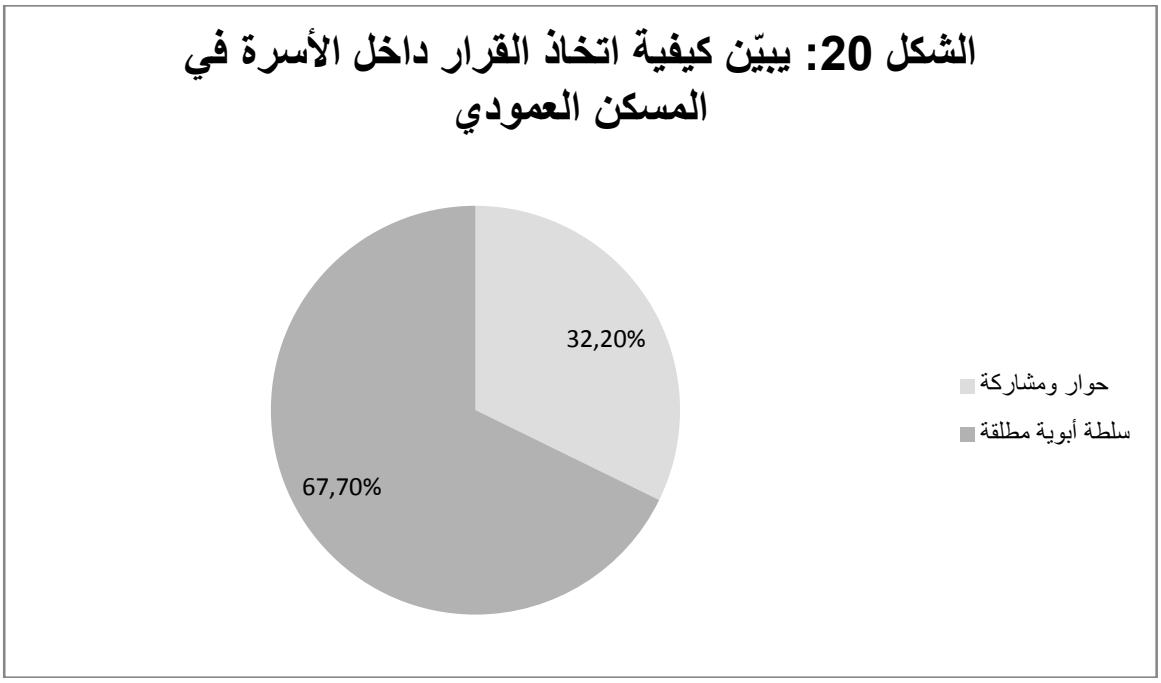

نلاحظ من خلال الجدول رقم(20) أنّ القرار داخل الأسرة كانت أغلبية المبحوثين سلطة أبوية مطلقة وتقدّر نسبتها بـ: (67,7٪)، أيّ أنّ الأب مازال حكمه وتسلّطه على أفراد الأسرة في بعض الأشياء قائم على شؤونه، أمّا نسبة (32,2٪) من حوار ومشاركة، أيّ في حالة تجهيزات المنزل أو شؤون الأسرة أو تبادل الزيارات يكون هناك حوار بين الطرفين في القيام ببعض الواجبات داخل المنزل.

الجدول رقم(21): يوضّح حالة إنفراد الأب أين يكون تفكيره:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
زواج الأبناء	17	27,4
تهيئة المسكن	20	32,2
النشاطات المنزلية	25	40,3
المجموع	62	٪100

الشكل 21: يوضّح حالة إنفراد الأب أين يكون تفكيره

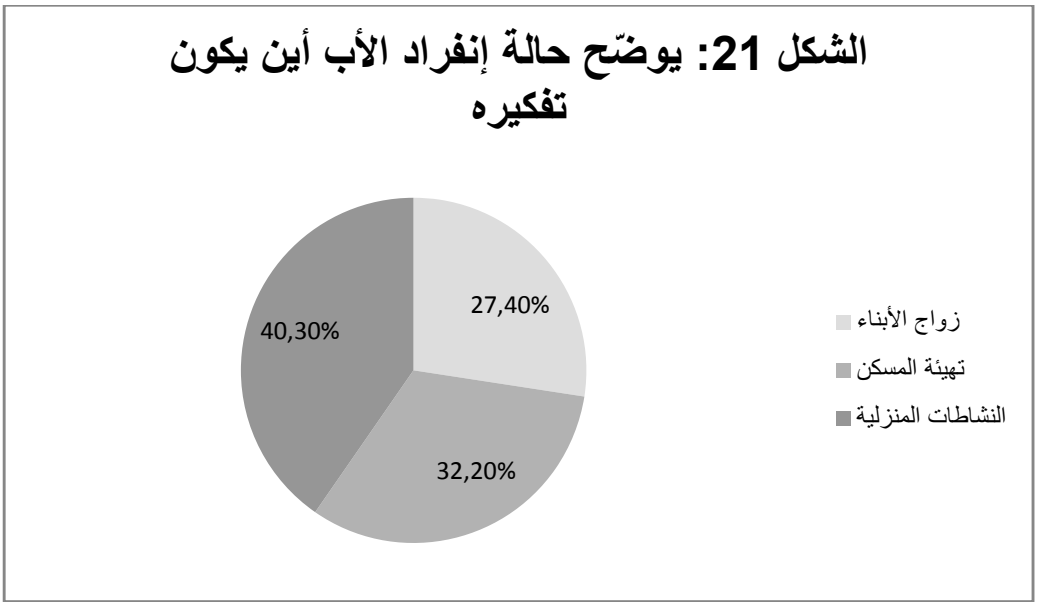

نلاحظ من خلال الجدول رقم(21) أنّ فئة المبحوثين يكون إنفراد الأب وتفكيره بشكل كبير في النشاطات المنزلية التّي قدّرت نسبتها بـ: (40,3٪)، ويعود هذا إلى أنّ الدخل الفردي غير كافي للخدمات المنزلية والقيام بكامل النشاطات وعدم القدرة على تلبية كامل الحاجيات اتجاه المنزل، بسبب الارتفاع في الأسعار وانخفاض الراتب الشهري وصعوبة المعيشة، وتليها تهيئة المسكن التّي تقدّر بـ: (32,2٪) يفكّر في إضافة تعديلات أو شراء بعض التجهيزات التّي تخصّ المسكن، وأقل نسبة هي زواج الأبناء التّي تقدّر نسبتها بـ: (27,4٪) وهذا لعدم تحمّله بشكل كامل على مسؤولية زواجهم.

الجدول رقم(22): يبيّن إجبار الأب بسكن أبنائه معه في حالة الزواج:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــم	29	46,7
لا	33	53,2
المجموع	62	٪100

الشكل 22: يبيّن إجبار الأب بسكن أبنائه معه في حالة الزواج

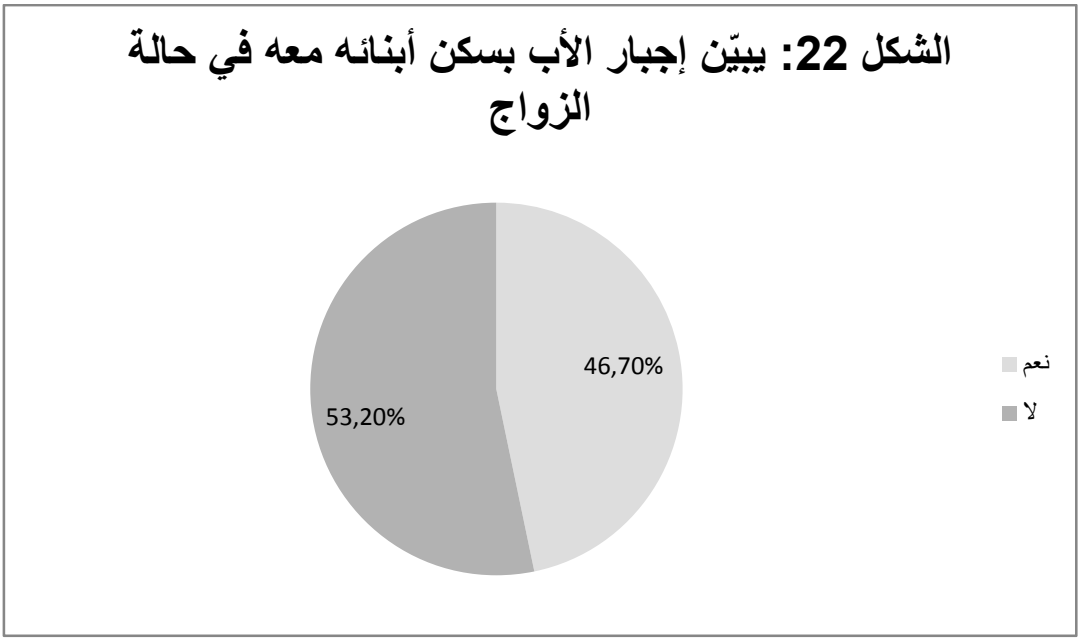

نلاحظ من خلال الجدول رقم(22) أنّ (53,2٪) من أفراد الأسرة لا يجبر الأب أولاده بالسكن معه في حالة الزواج، وهذا راجع لضيق المسكن وعدم ملكه المجال الكافي والمناسب لحجمها، أمّا بالنسبة لـ: (46,7٪) يجبرهم بالسكن معه نتيجة لعدم توفّرهم على الإمكانيات المادية لأولاده، وهذا راجع إلى بروز نظام العائلة الممتدّة الآخذة بالتلاشي والإنعدام في المساكن الجماعية، وعدم إجبارهم بالسكن معه، وبالتالي نفسّر أنّ الوالد يراعي الحرية والإستقلالية والأمان لأولاده وعدم تقيّده معهم في الضيق وقلة المساحة.

الجدول رقم(23): يبيّن إلتزام أفراد الأسرة بأوامر ونواهي الأب:

الإحتمالات		التكرار		النسبة المئوية
نعم	الخروج والعودة	20	45	72,5
	النوم والسهر	10		
	الهندام والزيارات	15		
لا		17		27,4
المجموع		62		٪100

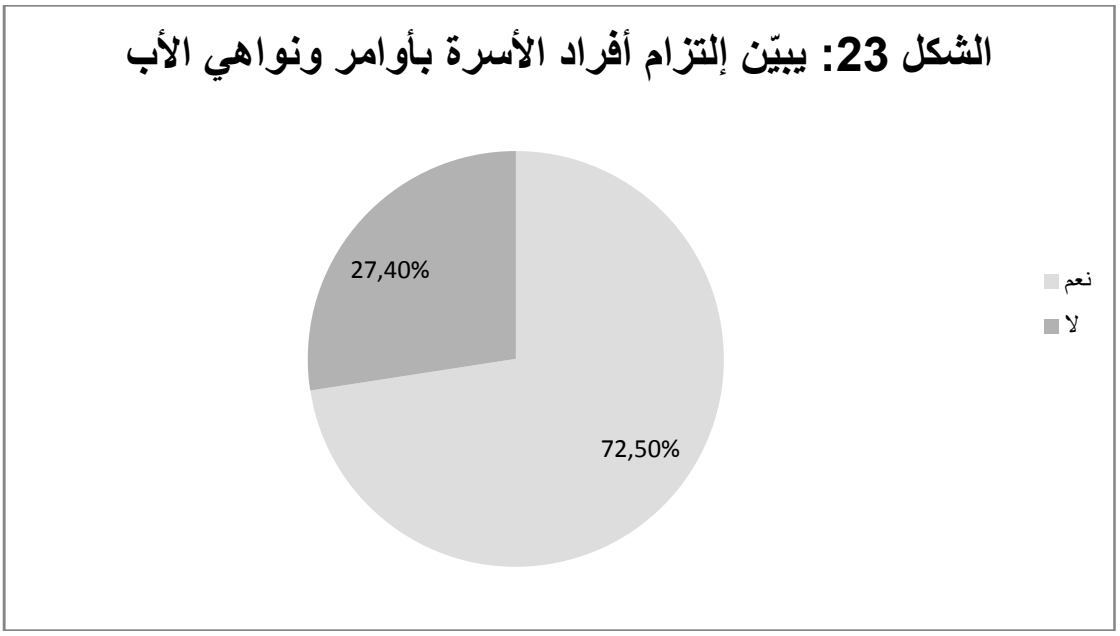

نلاحظ من خلال الجدول رقم(23) أنّ نسبة (72,5٪) من أفراد الأسرة يلتزمون بأوامر ونواهي الأب وهذا للأسباب التالية:الخروج والعودة الذّي قدّرت نسبتها بـ: (44,4٪) أيّ اتخاذ أوامر الأب في حالة خروجهم وعودتهم، أمّا أقل نسبة فهي النمو والسهر وقدّرت نسبتها بـ: (22,2٪)، أيّ عدم إجبارهم بالنوم أيّ في حالة إكثارهم السهر، ويليها الهندام والزيارات وتقدّر نسبتها بـ: (33,3٪) أيّ مشاورة الأب في الزيارات يكون بإرضائه أو عدم قبوله، أيّ اتخاذ أوامره ونواهيه.

الجدول رقم(24): يبيّن سماح الأب بتبادل الزيارات مع الجيران والأقارب:

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــم	20	32,3
لا	12	19,3
أحياناً	30	48,3
المجموع	62	٪100

الشكل 24: يبيّن سماح الأب بتبادل الزيارات مع الجيران والأقارب

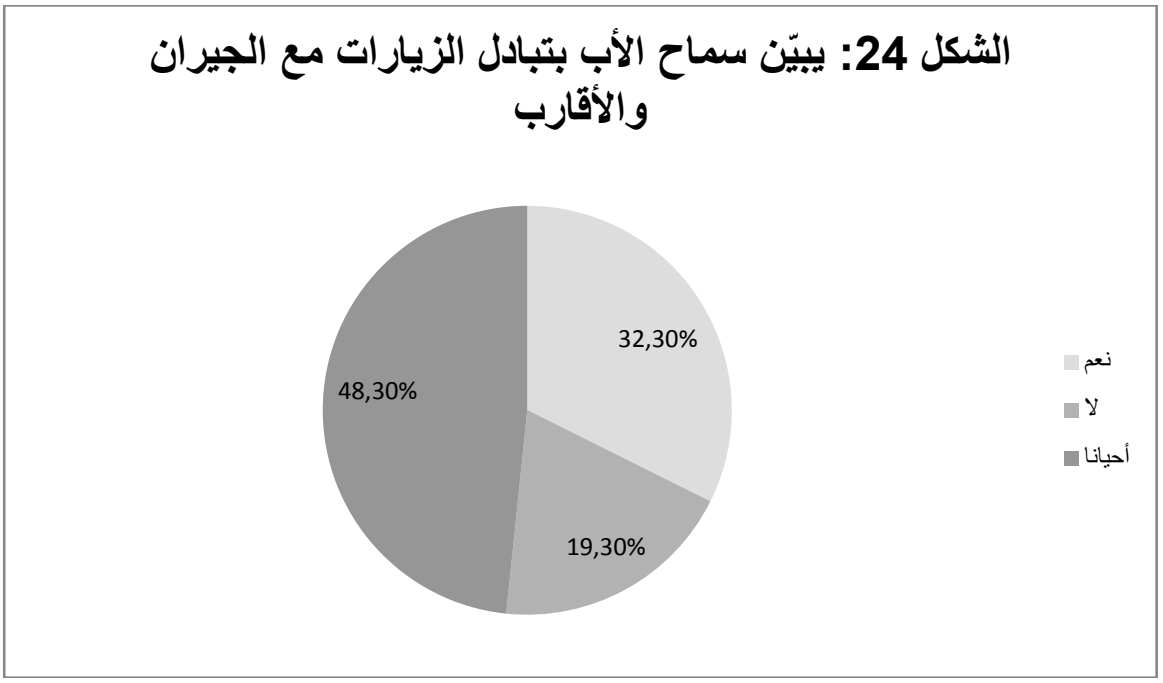

نلاحظ من خلال الجدول رقم(24) من مجتمع البحث أنّ الأب يسمح أحياناً بتبادل الزيارات مع الأقارب والجيران وكانت نسبته هي (48,3٪) وتمثّل أكبر نسبة، أمّا فيما يخص الزيارات التي تكون بنعم تقدّر نسبتها بـ: (32,2٪)، وأقل نسبة (19,3٪) وهي تعبّر عن الإجابة بـ: لا يسمح بتبادل الزيارات.

وهذا ما يفسّر أنّ انخفاض في رواتب الأسر وارتفاع في الأسعار هذا ما يؤثّر على نوع العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، والعلاقات القرابية بين الأسر، نتيجة لضيق حجم المسكن، وهذا لا يسمح للأسرة لها بإستقبال الزوار من حين إلى آخر، ويرجع إلى التقليل من الزيارات فيما بينهما إلاّ في بعض المناسبات المحدّدة.

ثانيا: إستخلاص النتائج:

1. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وبهدف الحصول على حلول أو إجابات المتعلقة بإنعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الأسرية، ومن خلال تحليل بيانات الإستمارة تم إستخلاص النتائج التالية:

نتائج البحث في ظل التساؤل الفرعي الأوّل:

1. رغم التعديلات والتغيرات التّي تقوم بها الأسرة إلاّ أنّها تجد صعوبات في التأقلم، وذلك لعدّة أسباب كما تبينت في الجدول رقم (11) من ضيق المسكن وعدم إستجابته لعدد أفراد الأسرة والإكتظاظ.

2. إهمال من طرف المسؤولين للخصوصية في بناء المسكن العمودي، ممّا أنتج خلل في تفاعله مع أفراد الأسرة.

3. أنّ المسكن العمودي خلق أزمة في تعامل أفراد الأسرة فيما بينهم، وذلك في غياب روح التآخي والتآزر.

4. المسكن العمودي لا يوفّر الإمكانيات المطلوبة للأسرة.

5. من خلال ماورد لنا في الجدول رقم (17) توصلنا إلى أنّ أفراد مجتمع البحث غير راضين عن مساكنهم، وهذا لعدم توافقه مع حجمهم، أيّ أنّ عدد غرفهم لا تستجيب مع عدد أفرادهم، ممّا أدّى بشعورهم بالضيق والقلق داخله.

6. أنّ ضيق مساحة الغرف يخلق صراع داخل المسكن العمودي، ممّا يؤدّي إلى توتّرات في العلاقات الأسرية كما ورد في الجدول رقم (12) وهذا بسبب الإكتظاظ وعدم التأقلم.

7. المسكن العمودي يخلق مشكلات أسرية نتيجة عدم الراحة النفسية والإستقلالية، من خلال إزدحام أفراد الأسرة داخله، ممّا أنتج عنه الشجار.

نتائج البحث في ظل التساؤل الفرعي الثاني:

1. أنّ السلطة الأبوية مازالت قائمة في المسكن العمودي لكنّها ليست بشكل كبير، من خلال الجدول رقم (18)، وهذا راجع لخروج المرأة للعمل وعدم تحمّل الأب تكاليف المسكن لوحده.

2. عدم إجبار الأب أولاده بالبقاء معه في حالة الزواج، وهذا لسبب ضيق المساحة، كما تبيّن لنا من خلال الجدول رقم (22)، لأنّ هذا راجع لعدم وجود مكان كافي لإسكانهم معه.

3. من خلال ما توصلنا إليه أنّ الأب لديه سلطة فيما يخص تبادل الزيارات بين الأسر، وهذا ما تبيّن لنا في الجدول رقم (24)، وهكذا وجدنا التفاعلات والعلاقات بين الأقارب إلا في المناسبات المحدودة بسبب ضيق المسكن العمودي.

4. إنّ إنخفاض في رواتب الأسر وإرتفاع في المعيشة ما أثّر على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، وذلك لضيق حجم مسكن هذه الأسر، ممّا أدّى إلى عدم السماح لها بإستقبال الزوار من حين إلى آخر.

5. صعوبة المعيشة تسمح للأبناء بمساعدة الأب على مصاريف المسكن.

2. النتيجة العامة:

من خلال ما تقدّم من إجابات على التساؤلات السابقة أمكننا الإستنتاج:

أنّ المسكن العمودي لا يسمح بتحقيق التكامل في العلاقات الأسرية، وهذا ما أدّى إلى التقليص من تبادل الخدمات والزيارات بين الأقارب، كما أنّه لا يسمح بممارسة النشاطات الإجتماعية والثقافية لأفراد الأسرة، كما يمثّل عائقا أمام تأقلم أفراد الأسر معه، وذلك لعدّة أسباب وهي: ضيق المسكن وعدم إحتوائه على الخصوصية وإفتقاره لتنوّع الوظائف والنشاطات المنزلية إضافة إلى ذلك عدم إستجابة عدد غرفه مع عدد أفراد الأسرة نتيجة الإكتظاظ والإزدحام. تؤكّد نتائج البحث أنّ أفراد الأسرة تحتاج إلى مسكن راق وملائم يوفّر كل الإمكانيات المطلوبة ويستجيب لخصوصياتهم الإجتماعية خاصة الأسرية.

ومن هنا فإنّ المسكن العمودي فهو بمثابة حل مشكلة السكن لا غير، وهذا دليل على إفتقاره لعدّة وظائف أساسية وعدم إحتوائه على الفضاءات اللازمة لأفراد هذه الأسر، فإنّه يلقي على عاتق الأسر بعض المشكلات من ضمنها العلاقات الأسرية المتوترة وعدم الراحة والإستقلالية.

خاتمة

خاتمـة

نستخلص في الأخير أنّ للسكن العمودي له أثر كبير على العلاقات الأسرية، وذلك من خلال تغيير خصائصها من التقليد إلى الحضرية، ممّا نتج عنه إنعكاس بين الأفراد بإختلاف أدوارهم عن التفاعلات التبادلية اليومية، ومن هنا فإنّ العلاقات الأسرية بشكل أو بآخر تتأثّر بنمط السكن المعماري، الذّي يحتوي على أفراد الأسر فقط، وذلك لعدد الغرف التّي تناسب أفراد الأسرة.

وهكذا فإنّ المسكن العمودي يعمل من خلال أجزائه المشتركة على التفاعل الأسري بين الأفراد سواء كان التفاعل إيجابي أم سلبي، ومنه فإنّ العلاقات الأسرية تتغيّر بتغيّر نمط المسكن.

ومن هنا فإنّنا نجد فيه التعارضات والتناقضات التّي تظهر في شكل صراع من خلال التنافس والهيمنة، لأنّ تركيبة الحياة الإجتماعية في المدينة من التفاعلات بين أفراد الأسرة، وهذه التفاعلات تأخذ شكل التواصل والتبادل، وقد ساهم المسكن العمودي في حدوث تغيّرات من خلال المتطلبات التّي أصبح يفرضها السكن والتّي قد تتصادم مع ساكنها.

وأخيرا فإنّ المسكن العمودي لا يصلح لأفراد الأسرة لأنّه لا يتماشى مع خصوصياتهم وثقافتهم، ممّا أنتج عنه صراع في العلاقات الأسرية.

قائمة المراجع

أوّلا: المصادر:

القرآن الكريم: سورة النحل، الآية 80 رواية ورش.

ثانيا: المراجع:

1. ابراهيم بن مبارك الجوير، **الأسرة والمجتمع**، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م-1430هـ.

2. ابراهيم جابر السيد، **التفكّك الأسري**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

3. أحمد خشاب، **علم إجتماع أسري**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1998.

4. جميلة سليماني ، **دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

5. حسام صاحب آل طعمة، **التمثيل الخرائطي للسكن العمودي في المحافظة**، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009.

6. حسان الجيلاني ، بلقاسم سلاطنية، **أسس البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.

8. حصة صالح المالك، نوفل ربيع محمود، **العلاقات الأسرية**، دار زهراء، الرياض، 2005.

9. خليل عمر معين ، **علم الإجتماع والأسرة**، الطبعة الأولى، دارالشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

10. رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة- الجزائر- 2008.

11. زينب ابراهيم الغربي، **علم إجتماع العائلي**، المستوى الأول -فصل دراسي أول كود (513)، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم علم الإجتماع، مصر، دون سنة.

12. سناء الحسنين الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2000.

13. شايب ذراع ميدني ، **مدخل العلماء إلى سيكولوجية وسوسيولوجية الفضاء**، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، 2015.

14. صابر عوض فاطمة، **أسس ومبادىء البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2002.

15. عامر قنديجلي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 1999م-1418هـ.

16. عبد الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011.

17 . محمد عبيدات ، **منهجية البحث العلمي**، القواعد والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

18. محمد القصاص مهدي ، **علم الإجتماع العائلي**، كلية الآداب، جامعة المنصر، مصر، 2008 .

19. مراد زعيمي، **مؤسسات التنشئة الإجتماعية**، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عنابة، 18 جمادى الأولى1422هـ - 08 أوت 2002 .

20. نسيمة طبشوش، **القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م-1432هـ.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. إلهام بنت فريح بن سعيد العوضي، **أثر إستخدام الأنترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدّة**، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص سكن وإدارة المنزل، كلية التربية للإقتصاد المنزلي، 2004 .

2. حراث بن عدّة ، **التغيّر الإجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة**، نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، جامعة وهران، 2014-2015 .

3. دحماني سليمان، **ظاهرة التغيّر في الأسرة الجزائرية، العلاقات**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الأنثربولوجيا، قسم ثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006 .

4. دليلة زرفة، **سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع**، دراسة ميدانية بمدينة وهران، رسالة نيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، السنة الجامعية 2015-2016 .

5. سهام وناسي ، **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان**، دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن، مذكّرة نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم: علم الإجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009 .

6. عماد معنصر ، **البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الإجتماعي وإنعكاساته على إستهلاك العقار وتسيير المدينة**، نيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

7 . هالة لبرارة ، الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية، مذكّرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

رابعا: المجلات:

1. أحمد عبد الحكيم بن يعطوس ، **تحولات العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة**، مجلة علوم إنسانية وإجتماعية، العدد 09، الجزء الأول، ديسمبر 2012.

2. بيداء عبد الحسين بديوي الحسني، **تحقيق الإكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساسي وإشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية التخطيط العمراني، السنة الحادية عشر، المجلّد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، جامعة الكوفة، العراق، 2015.

3. دلولة صبة ، **أثر الفضاء السكني على التغيّر الإجتماعي للعلاقات الأسرية داخل المجتمع الجزائري**، دراسة تحليلية وفق نظرية إدوارد هول، مجلة التغيّر الإجتماعي، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017.

4. كامل علاوي كاظم وآخرون، **الإسكان والأمن الإنساني في العراق**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلّد العاشر، سنة الحادية عشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان،جامعة الكوفة، العراق، 2015.

5. مزوز بركو، **التنشئة الإجتماعية في الأسرة الجزائرية**، مجلة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22، جامعة باتنة، 2009 .

6. سعدي وحيدة، **ما وراء الإتصال داخل الأسرة العربية**، مجلة الدراسات، الإمارات العربية، الشارقة، العدد35، صيف 2013.

خامسا: الملتقيات:

1. دهيمي زينب، **ملتقى وطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة**، عنوان المداخلة، التغيّر الإجتماعي داخل الأسرة الإجتماعية –دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة التقليدية والأسرة الحديثة– جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 .

2. سميرة ثابت، **أسس دعم التواصل الأسري، ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة**، ، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 09-10 أفريل 2013.

3. عبد الرزاق صالح محمود، **واقع السكن العمودي في مدينة الموصل، دراسة ميدانية**، تاريخ الإستلام 28-02-2012، وتاريخ قبول النشر 18-06-2012، العدد 38، ذي الحجة 1423هـ ، تشرين الأول 2012.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

- www. Alwasat news. Com. Heur :17 :55, date : 15-04-2019 .

جامعة محمد خيضر بسكرة

رقم الاستمارة :01

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

استمارة إستبيان

انعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الاسرية

(دراسة ميدانية لحي 310 مسكن بسيدي عقبة)

مذكرة نيل شهادة الماستر في علم الإجتماع الحضري

تخصص: علم إجتماع حضري

إعداد الطالبة :

رندا فرحات

إشراف الدكتور :

د. ميدني شايب ذراع

المعلومات الواردة في هذه الاستمارة تظل سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية 2018 – 2019

I) <u>البيانات الشخصية</u> :

1) الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2) السن : .....

3) المستوى التعليمي : أمي ☐

إبتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

4) المهنة : عامل حر ☐ موظف ☐ بطال ☐ متقاعد ☐

5) الحالة العائلية :

ارمل ☐ مطلق ☐ متزوج ☐ اعزب ☐

6) عدد افراد الاسرة:.....

7/ وضعية المسكن: ملك ☐ ايجار ☐

8/ الموطن الاصلي: ريف ☐ حضر ☐

II) بيانات متعلقة بعملية الصراع الاسري داخل المسكن العمودي:

9) مدة الاقامة بالمسكن العمودي ؟

.....

10/ كم عدد الغرف الموجودة في مسكنك؟

غرفتين ☐ ثلاث غرف ☐ أربع غرف ☐

11/ هل عدد الغرف يستجيب لعدد أفراد الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

12/ كيف تقيم علاقة الأسرة فيما بينكم؟

متوترة ☐ حسنة ☐ جيّدة ☐

- إذا كانت متوتّرة سببها:

الإكتظاظ ☐ عدم تأقلم أفراد الأسرة مع المسكن العمودي ☐

13/ هل يفضّل أفراد الأسرة البقاء في المسكن العمودي لفترة ؟

طويلة ☐ قصيرة ☐ متوسطة ☐

- إذا كانت قصيرة سببها:

الضيق ☐ عدم الشعور بالراحة ☐

14/ ماهي المشكلات الأسرية التّي تلازمك في المسكن؟

الشجار والعدوان ☐ الإهمال والبعد ☐ الإختلاط وفقدان الخصوصية ☐

15) هل تشعرون بالراحة والإستقلالية داخل المسكن العمودي؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ : لا ماهو السبب:

الإزدحام داخل المسكن ☐ عدم وجود مكان خاص بكل فرد ☐

16/ كيف تشعرون في حالة وجود شخص آخر معكم؟

بالراحة والإطمئنان ☐ بالضيق ☐ لا تشعر بشيء ☐

17) هل أنت راض عن مسكنك؟

راض ☐ غير راض ☐

- إذا كنت غير راض سببه:

ضيق المسكن ☐ عدم توفّر الراحة بسبب الجيران ☐

III) بيانات متعلقة بممارسة السلطة داخل الاسرة في المسكن العمودي:

18/ من يتحمل إعالة الاسرة داخل المسكن؟ **الاب** ☐ الام ☐ الأبناء ☐

19/ هل يسمح الأب بمساعدة زوجته وأبناؤه على تكاليف المسكن؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

20) كيف يتم اتخاذ قرار داخل الأسرة ؟

حوار ومشاركة ☐ سلطة أبوية مطلقة ☐

21/ في حالة انفراد وتسلط الأب أين يكون تفكيره ؟

زواج الأبناء ☐ تهيئة المسكن ☐ النشاطات المنزلية ☐

22/ هل يجبر الوالد أبناؤه بالسكن معه في حالة الزواج؟ نعم ☐ لا ☐

23/ هل يلتزم أفراد الأسرة بأوامر ونواهي الأب؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم أين يكون:

الخروج والعودة إلى المنزل ☐ النوم والسهر ☐ الهندام ☐

24/ هل يسمح الاب بتبادل الزيارات الاقارب والجيران ؟ نعم☐ لا ☐ احيانا ☐

- اذا كان لا لماذا؟

ضيق المسكن☐ فقدان الخصوصية ☐ الشعور بعدم الراحة والامان ☐

الملحق رقم (02): صور من طرف الباحثة مأخوذة من حي 310 مسكن سيدي عقبة

الملحق رقم (03): قائمة المحكمين

الرقم	المحكم	التخصّص	الجامعة
01	د/ تمرسيت فتيحة	علم إجتماع حضري	جامعة محمد خيضر بسكرة
02	د/ لبعل أمال	علم إجتماع	جامعة محمد خيضر بسكرة

ملـخّـــــــص الدراســـــــــة

تناولت الدراسة بموضوع إنعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الأسرية، والتّي تهدف إلى التعرّف على فاعلية المسكن العمودي وتحديد وظائفه ومتطلباته داخل السلطة وإبراز العلاقات الأسرية في عملية الصراع، كما اِرتبطت هذه الدراسة بمجتمع مدينة سيدي عقبة، وتمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي: ماهي إنعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الأسرية؟ لتندرج منه الأسئلة الفرعية التالية: هل للمسكن العمودي إنعكاس على عملية الصراع بين أفراد الأسرة، وعلى السلطة الأبوية داخل أفراد الأسرة؟ وقد إعتمدنا على المنهج الوصفي بِاعتباره ملائم للدراسة، وقد تمّ إختيار عيّنة عشوائية بمدينة سيدي عقبة وإستخدمت أداة إستمارة إستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، حيث وزعت على(62) أسرة يقطنون في حي 310 مسكن بمدينة سيدي عقبة، وتضمّنت(24) سؤال.

وتمّ التوصّل إلى النتائج التالية: أنّ المسكن العمودي لايسمح بتحقيق التكامل في العلاقات الأسرية، ممّا أدّى إلى التقليص من تبادل الخدمات والزيارات بين الأقارب، لأنّه لا يسمح بتحقيق التكامل بين العلاقات الأسرية، كما أنّه لا يسمح بممارسة النشاطات الإجتماعية والثقافية لأفراد الأسرة، كما أنّه يمثّل عائقاً أمام تأقلم أفراد الأسرة معه، وذلك لعدّة أسباب: ضيق المسكن وعدم إحتوائه على الخصوصية وإفتقاره لتنوّع الوظائف والنشاطات المنزلية، كما أكّدت كذلك أنّ أفراد الأسرة تحتاج إلى مسكن راقٍ وملائم يوفّر كل الإمكانيات المطلوبة وإستجابتهم لخصوصيتهم الإجتماعية خاصّة الأسرية.